

**واقع الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والأهلية
للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن القنائي بالقرى
الأكثر احتياجا في إطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة**

**The reality of community partnership between governmental and
private institutions to upgrade the level of services provided to legal
citizens in the villages in need, within the framework of
implementing the Decent Life Initiative**

دكتورة / أبو عمره ربيع إمام

أستاذ تنظيم المجتمع المساعد

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بقنا

ملخص الدراسة

تقوم المؤسسات الاهلية بدور متكامل فيه مع المؤسسات الحكومية في كثير من المجالات، وتدفعهم نحو المشاركة الفعالة في العمل، ويجاد أنسب الحلول للمشكلات، خاصة ما يواجه الفئات المهمشة في المجتمع، والارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة اقتصاديا واجتماعيا، وتهدف هذه الدراسة الى وصف واقع الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والاهلية للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في إطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة، وتوصلت الدراسة الى ان الشراكة المجتمعية تعني عملية يتم من خلالها تحمل المسؤولية الوطنية، وتساعد علي تدعيم العلاقة الايجابية بين الدولة والمجتمع، ورفع كفاءة العمل وزيادة فاعليته، وبناء قدرات المؤسسات الاهلية، ومن اهم الاليات لتحقيق الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والاهلية منها التشبيك كآلية والتمكين والتدريب والتنسيق والاتصال.

الكلمات المفتاحية للدراسة: الشراكة المجتمعية-الخدمات - حياة كريمة.

Abstract

Civil institutions play an integrated role with government institutions in many fields, And push them towards effective participation in work, And find the most appropriate solutions to the problems, Especially what confronts marginalized groups in society, And upgrading the level of services provided economically and socially, This study aims to describe the reality of community partnership between governmental and private institutions to upgrade the level of services provided to legal citizens within the framework of implementing the Decent Life Initiative, The study concluded that community partnership means a process through which national responsibility is assumed, And it helps to consolidate the positive relationship between the state and society, And raise the efficiency of work and increase its effectiveness, And building the capacity of civil institutions, Among the most important mechanisms to achieve community partnership between governmental and private institutions, including networking as a mechanism, empowerment, training, coordination and communication.

Keywords: Community partnership - services - a decent life.

أولاً: المدخل لمشكلة الدراسة

ان تنمية المجتمع هي العملية المرسومة لنقدم المجتمع جميعه اقتصاديا و اجتماعيا وهي غاية الانسان ووسيلتها وهو الذي يشارك في احداثها ولذلك تركز تنمية المجتمع علي الانسان فتعمل علي تنمية قدراته المختلفة الي اقصي حد ممكن وتحقيق اقصي استثمار

للطاقات والامكانيات البشرية الموجودة في المجتمع لدفع عملية التنمية من خلال تزويده بخبرات ومهارات جديده تعمل علي تغيير اتجاهاته وقيمه وعاداته فضلا عن تحسين ظروفه الصحية والتعليمية والبيئية والتنمية عملية معايشه ومشاركة وتعلم معايشة تتفهم كل مكونات المجتمع وأهدافه وتدعيم العلاقات إنسانياً او إشباع الاحتياجات الأساسية وتحسين نوعية حياة أبناء المجتمع وتمكين المؤسسات وكافة القطاعات من الاسهام في رفع مستويات الحياة بكل صورها وأبعادها في الوقت والمكان المناسبين، ويتطلب ذلك مشاركة كلا من الهيئات الحكومية بمستوياتها والقومية والإقليمية والمحلية وكذلك الهيئات الأهلية ومؤسسات القطاع الخاص بكل منها من أهداف ومقاصد متباينة حيث مضي الوقت الذي كانت فيه التنمية تستند فقط في كل أحوالها ونتائجها علي مساهمة القادة والمسؤولين من حكومات سياسية وأصبح الأمل الوحيد لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة الآن معقودا علي توفير فرص المشاركة داخل المجتمع بكل وخلق روح جديدة للتعاون بين مؤسسات القطاعين العام والخاص(عبد اللطيف، ٢٠٠٧، ص. ٥٦).

حيث هناك تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية متلاحقة في إطار ما يعرف بظاهرة العولمة وقد كان من اهم سمات هذه الظاهرة سيطرة قوي السوق وتكامل الاقتصاد العالمي وتحول الإنتاج واسواق العمل ولقد ابرزت هذه التغييرات مجموعة من المشكلات أهمها انخفاض معدلات الإنفاق الحكومي علي برامج الرعاية الاجتماعية نظرا لمفهوم الخصخصة وما صاحبه من تشجيع للمنظمات غير الحكومية (سعود، ٢٠٠٦، ص. ٥٢١). وأصبح هناك شبه اجماع علي الصعيدين المحلي والعالمي حول الدور الحيوي الذي تقوم به الهيئات غير الحكومية في عملية التنمية خاصة مع الاتجاه المتزايد لتخلي الحكومة عن تقديم الخدمات الاجتماعية بصورة مباشرة او توفير الدعم المناسب لها (كبير، ١٩٩٥، ص.٧).

وقد تبنت الحكومة المصرية خطة استراتيجية حتى عام ٢٠١٧ تضع في أولوياتها التعامل مع أسباب الفقر وتحقيق نمو اقتصادي مناسب وخلق ظروف سياسية وقانونية مستقرة تكفل المساواة والعدل بين المواطنين، وتركز الخطة الاستراتيجية على الاحتياجات المباشرة للفقراء، وتعتبر منظمات المجتمع المدني شريك في مساعدة الحكومة على تنفيذ هذه الخطة، حيث أن الموارد الحكومية غير كافية لتحقيق أهداف تحسن من خلالها برامج الرعاية الاجتماعية، كما أن هذه المنظمات يمكنها أن تجد الطرق والوسائل لتعبئة الموارد البشرية والمادية وتقليل تكلفة الخدمات وتقديمها بأسلوب أكثر فاعلية، فضلاً عن مرونة هذه

المنظمات وقدرتها على الوصول إلى القاعدة الشعبية (السماوطني واخرون، ٢٠٠٧، ص ٧٧، ٨٧).

ومن هنا تبرز أهمية الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع و تحديد المؤسسات الغير حكومية لتشكيل هوية المجتمع و صياغة توجهات افراده في شتي النواحي، فالفاعل المستمر بين افراد المجتمع و عمليات الاحتياج المتبادل في ظل واقع خانق اقتصاديا يفرض علي المجتمع اهمية التواجد في شبكات تعرف بالشراكة بحيث يفيد و يستفيد كل الأطراف لمواجهة الاوضاع الراهنة الصعبة ولتنمية القدرات ذاتيا ومؤسسيا وكذلك لسد الفراغ الذي نجم عن تخلي الدولة من تقديم بعض برامج الرعاية والخدمات الاجتماعية وإلقاء العبء علي تلك المؤسسات التي تعد أكثر مرونة وديناميكية من الجهات الحكومية في الوصول للفئات الاكثر احتياجاً.

وتعد الشراكة وسيلة هامة للاستفادة على نحو خلاق مما لدى المجتمع المدني من مهارات وإمكانات ورؤى، تفتح الباب أمام منظمات ومؤسسات أخرى كجهات شراكة مع الدولة وهيئاتها القومية، فهي ذات جدوى وأهمية على كافة مستويات العمل المجتمعي والأكثر تأثيراً في مواجهة المشكلات المجتمعية التي تعجز الحكومة عن مواجهتها(عيداروس، ٢٠٠٦، ص ٦٧).

فمشاركة المؤسسات الاهلية الدولة في هذا الدور هو بمثابة نقلة نوعية في اهداف تلك المنظمات من كونها مؤسسات لتقديم العمل الخيري فحسب الي تحولها الي كيان فاعل في تحقيق التنمية الشاملة واحداث تغييرات ايجابية في حياة المجتمع للأفضل بحيث يشارك فيها كل المجتمع وهو الامر الذي لم يكن قاصرا على مجتمعا بعينه اذ شهد العقدين الاخيرين من القرن العشرين لأول مرة خطابا عالميا يؤكد اهمية دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية والتعامل مع الفئات المهمشة والفقراء (طلال، ٢٠٠٣، ص ٣٦).

ويمثل الفقر عقبة أساسية للتنمية المتواصلة ورفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي كما يشكل الفقر والحرمان خطر على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني فقد يولد بيئة خصبة تنمو بها أشكال مختلفة من الانحراف والتطرف والمعارضة الجامحة التي قد تستهدف الدولة ذاتها من نهاية الأمر وبالتالي فإن الحد من الفقر يتضمن آليات الوصول والمشاركة على المستويين الجزئي والمؤسسي، فعلى سبيل المثال قد تتوافر الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة مجاناً وبكميات ونوعيات مناسبة ولكن أفراداً وجماعات

معينة لا يستطيعون الوصول إليها لأنهم أفقر من أن يتحملوا التكاليف المصاحبة للاستفادة من هذه الخدمات، إلا أن وضع المرأة أكثر حرجاً من الرجل من حيث تأثرها بأي تغيرات اقتصادية خاصة أن المجتمع المصري قد بدأ في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي (بالي، ٢٠١١، ص. ٢٠٢٧).

وتعتبر مشكلة الفقر من أهم المشكلات التي تواجه شعوب البلدان النامية، وذلك نتيجة لسوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية بها، وشعوراً بهذه المشكلة، وما يتبعها من مخاطر أعلنت الأمم المتحدة عام ١٩٩٦ عاماً دولياً للقضاء على الفقر كما أعلنت الأمم المتحدة للقضاء على الفقر إلى جانب انعقاد الندوات والملتقيات وبذل المحاولات الجادة، والملتزمة من طرف الباحثين والسياسيين لاحتواء تفاقم هذه المشكلة (قورة واخرون، ٢٠٠٣، ص. ٥).

وتعتبر قضية تخفيف وطأة الفقر عن الفقراء في مصر، ومحدودي الدخل من أهم أولويات الحكومة المصرية منذ فترة طويلة، وبالرغم من سعي الحكومة جاهدة إلى تحقيق هذا الهدف إلا أن معدلات الفقر مازالت مرتفعة ومازال هناك تفاوت واضح بين فئات المجتمع المختلفة على مستوى مناطق الجمهورية (اتخاذ القرار، ٢٠٠٧، ص. ٤٧٢).

ورغم أن الهدف الواضح، والصريح لاستراتيجيات مساعدة الفقراء هو: خفض الفقر، فإنها يحتمل أن تفيد عدداً من غير الفقراء أيضاً. مع الأخذ في الاعتبار أن الموارد المخصصة لمساعدة الفقراء محدودة، فلا بد من اتخاذ بعض الخطوات لتحقيق أكبر قدر من المنافع للفقراء (أرمانبوس، ٢٠١١، ص. ٧).

تحديد مشكلة الدراسة:

تقوم المؤسسات الاهلية بدور تتكامل فيه مع المؤسسات الحكومية بحيث تلتحم مع المواطنين في كثير من المجالات و تدفعهم نحو المشاركة الفعالة في العمل و ايجاد انسب الحلول للمشكلات خاصة ما يواجه الفئات المهمشة في المجتمع والارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة اقتصاديا واجتماعيا، لذا فان هذه الدراسة تهتم بوصف واقع الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والاهلية للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في إطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة وذلك من خلال تحديد اهم الاليات لتحقيق الشراكة المجتمعية واهم الخدمات المقدمة وتحديد اهم العوامل الداعمة والميسرة وكذلك العوامل المعوقة لتحقيق الشراكة المجتمعية.

ثانياً: الدراسات السابقة:

حتى يمكن تحديد مشكلة البحث بدقة لا بد من الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة وتحليلها والاستفادة من نتائجها في تحديد مشكلة الدراسة الراهنة، لمعرفة واقع الشراكة المجتمعية والمؤسسات الحكومية والأهلية قطاع الخدمات المقدمة للمواطنين بقري الأكثر احتياجاً في إطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة اهتمت العديد من الدراسات السابقة بذلك وفيما يلي أهم تلك الدراسات:

١. دراسة تورنير ميجنون (Turner & Mignon, 2009) بأن حال البلدان منخفضة الدخل ذات المستويات العالية من الفقر المدقع نتج عن مواردها المالية المحدودة وعدم الاستقرار الحكومي فيها وانعدام الثقة بين المواطنين والدولة، واعتمدت الدراسة علي طريقة تحليل المضمون في تحليل محتوى استراتيجيات الحد من الفقر في ٤٤ بلداً من البلدان منخفضة الدخل، واستنتجت الدراسة بأن أهم هذه الاستراتيجيات هي تعزيز اللامركزية، إنشاء إطار قانوني، إنشاء مؤسسات جديدة، المسؤوليات المترابطة للمجتمع المدني النشط، بناء المجتمع المدني.

٢. دراسة جابر (٢٠٠٦) التي أوضحت إسهامات مشروع مبارك القومي لشباب الخريجين في مواجهه مشكله الفقر بمحافظه أسيوط، والصعوبات التي تعوق المشروع عن تحقيق أهدافه مثل ارتفاع قيمة الأقساط، وعدم توفر الآلات الزراعية، وعدم وجود جهة للتسويق، وصولاً إلي مقترحات يمكن أن تساهم في الحد من هذه الصعوبات من أهمها: توفير فرص عمل لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، وتخفيض الأقساط، وتوفير جهاز إدارة متكامل من كل التخصصات.

٣. دراسة عبد الرحيم (٢٠٠٧) والتي صفت أولويات حاجات الفقراء من الخدمات المجتمعية على النحو التالي الخدمات العمرانية التي تتمثل في منافذ الخبز المدعم وشبكة مياه نقية ومنافذ للمواد التموينية ثم الخدمات الصحية ويليها الخدمات الاجتماعية والتعليمية، وأوصت الدراسة على أهمية التعاون بين وزارة التضامن الاجتماعي وجمعيات تنمية المجتمع لإشباع حاجات الفقراء.

٤. دراسة فوزي (٢٠٠٨) فقد استهدفت تحليل مشكله الفقر في مصر، وكان من أهم نتائجها وجود اختلالات اقتصادية واجتماعية كبيرة في المجتمع المصري، وفشل السياسات التوزيعية، وقصورها عن تحقيق أهدافها. مما أدى إلي اتساع الفجوة بين الطبقات وضعف الدخل القومي بمصر، وأن ظاهرة الفقر ليس لها حدود إقليمية

تحصر أبعادها الجغرافية نظراً لاتساعها، بالإضافة إلى ندرة الموارد والفلسفة الاقتصادية للدولة ورعايتها الاجتماعية التي تعمل علي تحديد نمط توزيع عوائد عناصر الإنتاج، وتسبب تمركز الفقر في المناطق الريفية باتساع فجوه القوة الشرائية بين الحضر والريف، وازدياد حاله اللامساواة.

٥. دراسة عبد المقصود (٢٠٠٩) والتي حددت إسهامات منظمات المجتمع المدني في مواجهه الفقر وأهم المعوقات التي تحد من دور هذه المنظمات في مواجهه مشكله الفقر. وأكدت نتائج الدراسة علي ضرورة تفعيل دور لجان الأعلام داخل هذه المنظمات لتوعيه المواطنين، وأيضاً ضرورة وجود آليات يمكن من خلالها مشاركته الفقراء في الاعتماد علي ذلك.

٦. دراسة نبيل (٢٠١٠) والتي استهدفت تحديد واقع سياسات الرعاية الإنسانية والعدالة الاجتماعية في تقديم خدماتها لفقراء الريف، وتحديد قدرة الرعاية الإنسانية علي تحسين نوعية حياة فقراء الريف، وكانت أهم نتائج الدراسة وجود اختلاف في مستوي الخدمات المقدمة لفقراء الريف، ووجود صعوبات تحد من تحقيق الرعاية الإنسانية لأهدافها.

٧. دراسة الأحمد (٢٠١٥) والتي هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الأسس النظرية للشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، إضافة إلى تحديد معوقات ومتطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: اعتماد العديد من دول العالم على الشراكة كعامل أساسي لتحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات، حيث تسهم الشراكة في تضافر جهود المؤسسات في مختلف القطاعات مما يعمل على تعظيم الفائدة للمؤسسات أطراف الشراكة.

٨. دراسة زايد (٢٠١٧) والتي كشفت عن تفعيل الشراكة بين الهيئة العامة لتعليم الكبار ومؤسسات المجتمع المدني في ضوء خبرات بعض الدول ومنها، تنامي المتطلبات وتزايد الضرورات والتعقيدات التي تواجهها مجهودات التنمية يترتب عليها ألا تنهض المؤسسات الرسمية بمهمات التنمية بمفردها مما يوجب علي المجتمع بأفراده المؤهلين والقادرين أن يسهم كل منهم بشكل ما في عملية بناء المجتمع، كما أنه لا بد من توفير بيئة تشريعية وقانونية وسياسية جيدة لبناء جسور ثقة بين قطاعات الشراكة (القطاع الحكومي - مؤسسات المجتمع المدني - القطاع الخاص).

٩. دراسة بن فويران (٢٠١٩) والتي هدفت الدراسة إلى التعرف على دور قادة المدارس الثانوية بمنطقة القصيم في تفعيل الشراكة المجتمعية من وجهة نظرهم، وتوضيح الفروق ذات الدلالة إحصائية لدور قادة المدارس الثانوية في تفعيل الشراكة المجتمعية من وجهة نظرهم والتي ترجع لمتغيرات (المؤهل العلمي- سنوات الخدمة- نوع التعليم)، وتوصلت النتائج ما يلي: أن دور قادة المدارس الثانوية بمنطقة القصيم في تفعيل الشراكة المجتمعية جاء بدرجة عالية، وجاء في الترتيب الأول محور: سبل تحسين دور قادة المدارس الثانوية بمنطقة القصيم لتفعيل الشراكة المجتمعية بدرجة موافقة عالية جداً، ثم محور: معوقات تفعيل قادة المدارس الثانوية بمنطقة القصيم الشراكة المجتمعية بدرجة موافقة عالية، ثم محور: واقع ممارسة قادة المدارس الثانوية بمنطقة القصيم لتفعيل الشراكة المجتمعية بدرجة موافقة متوسطة.
١٠. دراسة سليمان (٢٠١٩) والتي كشفت الدراسة عن آليات الشراكة المجتمعية بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس التعليم المجتمعي، وقد أثبتت الدراسة أن آليات الشراكة المجتمعية بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لها دور أساسي في التخفيف من مشكلات التسرب من التعليم بالمناطق النائية والمحرومة من الخدمات التعليمية، كما أشارت النتائج إلى وجود معوقات تعوق تحقيق الشراكة المجتمعية لبعض أدوارها في التخفيف من التسرب من التعليم.
١١. دراسة عبدالمحسن (٢٠١٩) والتي سعت الدراسة إلى التخطيط لتفعيل الشراكة المجتمعية للحد من مشكلة الأمية بالمجتمع المصري. وانقسمت الدراسة إلى عدد من النقاط وهما، التخطيط لتفعيل الشراكة المجتمعية، وأهداف الشراكة المجتمعية، وابعاد تفعيل متطلبات الشراكة المجتمعية، وأسباب ضعف الشراكة المجتمعية، ومعوقات الشراكة المجتمعية في الحد من الأمية وتعليم الكبار ومقوماتها، ومعوقات تفعيل الشراكة المجتمعية في الحد من الأمية وتعليم الكبار، والاتجاهات النظرية في التخطيط. وجاءت نتائج الدراسة مؤكدة على وجود علاقة طردية تأثيرية دالة إحصائياً بين أبعاد الشراكة المجتمعية والحد من مشكلة الأمية بالمجتمع المصري.

ثالثاً : أهمية الدراسة:

١. الشراكة المجتمعية تمثل عنصراً فعالاً في تحقيق الرقابة وضبط الجودة.
٢. مطلب ملح للتعامل مع ما قد يواجه المجتمع من تحديات وما يعانيه من مشكلات.
٣. الشراكة تساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي الاقتصادي لمكافحة الفقر واحترام حقوق الانسان.
٤. الشراكة بين المؤسسات الاهلية والدولة بمثابة نقلة نوعية في أهداف تلك المؤسسات من كونها مؤسسات لتقديم العمل الخيري فحسب الي كيان فاعل في تحقيق التنمية الشاملة واحداث تغييرات شاملة في حياة المجتمع للأفضل.
٥. الشراكة المجتمعية مصدر لبناء القدرات التنظيمية والبشرية من خلال تعبئة الموارد والإمكانيات.

رابعاً : أهداف الدراسة

١. تحديد و وصف واقع الشراكة بين المؤسسات الحكومية والاهلية في الارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في اطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة.
٢. النظر في تحديد اهم الاليات لتحقيق شراكة بين المؤسسات الحكومية والاهلية للارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطن القنائي.
٣. تحديد اهم الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في ضوء مبادرة حياة كريمة.
٤. تحديد اهم العوامل الداعمة والميسرة لتحقيق شراكة مجتمعية بين المؤسسات الحكومية والاهلية للارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في اطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة.
٥. تحديد المشكلات والمعوقات التي تحول دون تحقيق شراكة بين المؤسسات الحكومية والاهلية للارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في اطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة.
٦. تحديد اهم المقترحات لتحقيق شراكة مجتمعية بين المؤسسات الحكومية والاهلية للارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في إطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة.

خامساً : تساؤلات الدراسة :

١. ما واقع الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية و الاهلية للارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في اطار تنفيذ حياة كريمة؟
٢. ما اهم الآليات لتحقيق شراكة مجتمعية بين المؤسسات الحكومية والاهلية للارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في اطار تنفيذ حياة كريمة؟
٣. ما اهم الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في ضوء مبادرة حياة كريمة؟
٤. ما العوامل الميسرة والداعمة لتحقيق الشراكة بين المؤسسات الحكومية والاهلية للارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطن القنائي؟
٥. ما العوامل المعوقة التي تحول دون تحقيق شراكة بين المؤسسات الحكومية والاهلية للارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في اطار تنفيذ حياة كريمة؟
٦. ما المقترحات لتحقيق شراكة مجتمعية بين المؤسسات الحكومية والاهلية للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في اطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة؟

سادساً : مفاهيم الدراسة :

مفهومات وأسس الشراكة المجتمعية:

مفهوم الشراكة المجتمعية:

يتسم مفهوم الشراكة المجتمعية بقدر كبير من الاتساع ذلك لأنه يشير لأي اتفاق بين طرفين في شتي مجالات الحياة و علي كافة الاصعدة والمستويات و هي فكرة برزت في الربع الاخير من القرن العشرين بقصد ربط المجتمع و المنظمات بشكل تطوعي و بمصالح مشتركة و بصورة علاقية تسعى لتعيين اهداف عبر دمج الموارد مع القدرات و فيما يلي بعضاً من تلك المفاهيم(رسمي وصادق، ٢٠٠٣، ص.٧٦).

وهي اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان او معنويان او اكثر علي المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل او مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها او بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كاحتكار السوق او رفع مستوى المبيعات(عبدالرازق ورحيمه، ٢٠٠٢).

في حين تعرفها (أماني قنديل (٢٠٠٥، ص.٣٤) بانها علاقة بين طرفين او اكثر تتوجه لتحقيق النفع العام او الصالح و تستند على اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل، الذي يستند علي التكامل حيث يقدم كل طرف امكانيات مادية وبشرية وفنية او

جانبا منها لتعظيم المردود وتحقيق الاهداف. فالشراكة بهذا المعنى ليست علاقة غير متكافئة يهيمن فيها طرف على الآخر، وانما هي علاقة تكامل وتقدير متبادل يقدم فيها كل طرف بعض موارده لتعظيم النتائج.

بينما عرف فرانك وسميث (Frank & smith, 2000, p.58) الشراكة المجتمعية بأنها العلاقة عندما يتشارك اثنان او اكثر بأشكال متوافقة و يشكلون اتفاق لعمل شيء سويا. فالشراكة هي عبارة عن افراد يعملون مع بعضهم البعض في علاقة تعاونية نافعة، وفي احوال كثيرة يشتركون في العمل مع بعضهم البعض في اعمال لا يمكن انجازها بشكل فردي.

أما بريبر ديور، توماس جون (Durr, Thomas, 2001, p.47) فيعرفان الشراكة المجتمعية بأنها هي العلاقة التي تنتج عن أوجه التعاون المشترك بين منظمات المجتمع المختلفة في احد مجالات التنمية و التي تقوم علي اساس مشترك في الرؤية و القيم والاهداف و المخاطر و المنافع و المراقبة و التعليم و التي تتطور مع مرور الوقت.

مفهوم الشراكة Partnership Concept :

في لسان العرب عن كلمة (شرك) الشركة، والشركة سواء: مخاطبة الشريكين، يقال: اشتركنا بمعنى تشاركنا وقد اشترك الرجلان وتشاركا وشارك احدهما الآخر، والشريك: المشارك ، والجمع أشراك و شركاء، وشاركت فلانا صرت شريكه (ابن منظور، ١٩٨٨، ص. ٢٢٤٨).

ورود في المعجم الوجيز عن كلمة (أشركه) في أمره: أدخله فيه، و شاركه: كان شريكه : يقال فلانا يشارك في علم كذا: له نصيب منه، واشترك لأمر: إختلط والتبس والرجلان: كان كل منهما شريك الآخر، وتشاركا: إشاركا (الوجيز، ٢٠٠١، ص. ٣٤١).

وتشير هذه المعاني الي ان الشراكة ترتبط بوجود طرفين او اكثر بينها علاقة تشاركية او مصالح او روابط تدفعهم للشراكة هذا و يحدد مفهوم الشراكة في مجالات التنمية علي انها اسهامات كل من الحكومات المركزية والحكومات المحلية في بعض السلطات والمسئوليات مع بعض المؤسسات الأخرى مثل القطاع الخاص Private والمنظمات غير الحكومية Non-government Organization والمؤسسات الاكاديمية والسياسية والمجالس الشعبية والمحلية وغيرها، وينبغي منح هذه المؤسسات قدرا من المساواة والقدرة بأقل قدر من الصراع والمنافسة، لان كل منها مسئول عن المساندة

للأخرى، كما تعتبر شريكة ولها حقوقا في عملية اتخاذ القرارات، ويتم ذلك من خلال عملية التفاوض المستمرة بين كافة الشركاء (Noha Nabil(2001, p. 298).

وتعني الشراكة في وجهة نظر اخري بأنها عملية يتم من خلالها تحمل المسؤوليات الوطنية اثناء رسم السياسات و متابعة التنفيذ و اخذ الادوار التكاملية بين مكونات المجتمع(الكايد، ٢٠٠١، ص. ٥).

كما تعرف الشراكة علي أنها منهجية لاستعادة العلاقات الايجابية بين الدولة والمجتمع علي أساس من توسيع قاعدة الديمقراطية الاجتماعية، ووجود ارض مشتركة ومناطق إلتماس بين اطراف الشراكة وقبولهم عن قناعة لفكرة التفاعل والتكامل بداية من صنع السياسات الي تصميم البرامج واتخاذ القرارات الي تهيئة البيئة والتنفيذ(شكر، ٢٠٠٥، ص. ٨٥).

وتعرف أيضا بأنها عملية تتيح لسكان المجتمع الفرصة للإسهام في وضع اهداف عامة والتخطيط لتلك الاهداف ومن خلال ذلك يتغير سكان المجتمع وهي عملية لها وقت معين ووقت زمني حيث تستغرق دورات زمنية محددة لتلبية مطالب محددة(النجار، ٢٠٠٤، ص. ١٣٦٠).

في ضوء ما سبق يحدد الباحث مفهوم الشراكة نظريا علي أنها عملية دينامية تتم في اطار مصالح وروابط تبادلية بين طرفين او اكثر يترتب عليها حقوقا وواجبات ومسئوليات يلتزم بها الاطراف في اطار تفاعلي حوارى تفاوضي بدءا بصياغة السياسات وتحديد الاهداف والاولويات وتصميم واعداد البرامج والمشروعات وتنفيذها ومتابعتها، وبشكل يحقق اكبر قدر ممكن من دمج قدرات وامكانيات اطراف الشراكة.

مفهوم الفقر:

يعرف الفقر في اللغة: بأنه العوز والحاجة. أما الفقير هو من لا يملك إلا أقل القوت، والمفارقة تعني وجوه الفقر، ويقال سد الله مفارقة أي أغناه(الوجيز، ٢٠١٢، ص. ٤٧٧، ٤٧٨).

وعرف الفقر أيضا بأنه: الافتقار إلي الثروة والأصول، والافتقار إلي تدفق الأغذية والأموال(غيث، ١٩٩٨، ص. ٨١).

أو هو ندرة الموارد أو تبيدها أو توزيعها علي نحو غير عادل، ومن ثم يتم التركيز علي الفقر في إطار السياق المجتمعي العام(السروجي، ٢٠١١، ص. ١٢١).

أما قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية فقد عرف الفقر من خلال مقارنة ظروف مجموعة من الناس أو اقتصاد بلد بكامله مع غيره، وذلك بالاعتماد على تحديد مستوى المعيشة الملائم الذي يتمتع به البعض ولا يتمتع به البعض الآخر (السكري، ٢٠٠٠، ص. ٣٨٨).

أو أنه القدرة على تحقيق مستوي معين من المعيشة المادية، ويمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة (الفارس، ٢٠٠١، ص. ١٩).

ويعرف الفقر أيضاً: بأنه انخفاض في دخول الأفراد يؤدي إلي عدم قدرتهم علي الوفاء بمتطلبات الحياة الرئيسية، وهو أيضاً ضعف في القدرات وعدم وجود أهداف يعمل الأفراد علي تحقيقها، وهذا الضعف في القدرات يعرقل المجتمع، ويظل أفراده علي هذا الوضع راضيين بما هو كائن (السروجي، ٢٠٠٣، ص ٧٢).

وهو أحد أكبر التحديات التي تواجهها التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومفهوم الفقر متعدد الوجوه وهو يعني إلى حد بعيد نقص الدخل الكافي لشراء ما يلزم من غذاء للتمتع بحياة عادية (رفاعي، وحمدان، ٢٠١٥، ص. ٦).

وهو عدم القدرة على تحقيق مستوى من المعيشة المادية يمثل الحد الأقصى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة (فهمي، ٢٠١٤، ص. ١٦).

أما مفهوم القرى الأكثر فقراً: فقد عرفتهم دومينك فاندويلا (Dominique Vandewalle) الأكثر احتياجاً، علي أنهم المتضررين من برامج الإصلاح الاقتصادي في الأجل القصير، والذين يعيشون في مناطق تعاني من نمو اقتصادي غير متوازن جغرافياً (وحدة البحوث، ٢٠١٠، ص. ١٠).

سابعاً : المنطلقات النظرية للدراسة :

سيتم تناول المنطلقات النظرية للدراسة من خلال نماذج:

أ - نموذج العمل بين المنظمات:

يركز هذا النموذج علي انه في المجتمعات الحديثة ذات العلاقة المتشابكة يفترض وجود حاجة ماسة الي تعاون بين المنظمات فيما بينها ويزداد الحاجة الي التعاون في حالة المنظمات ذات الموارد والامكانيات المحدودة غير الكافية لتحقيق اهدافها او القليلة في الخبرات او ذات القدرة البشرية غير الكافية... إلخ ، حيث تزيد الحاجة فيما بينها كلما

شعرت في بعض المواقف التي نمر بها بعدم قدرتها علي تحقيق اهدافها بالاعتماد علي نفسها من هنا يفترض ان تنشأ قوة تدفع المنظمات الي التعاون و التنسيق والاتصال فيما بينها والتكامل معا لتحقيق اهدافها بشكل افضل الهدف هو تبادل المنافع بين المنظمات و بعضها .

ب - النموذج المؤسسي:

يركز هذا النموذج علي مشكلة في حد ذاتها و ليس علي تقلبات الازدهار الاقتصادي فهو يحاول علاج هذه المشكلة بغض النظر عن تلك التقلبات الاقتصادية . ويهتم هذا النموذج بتوفير السلع و الخدمات بالقدر الكافي لمن لا يتمكنون من الحصول عليها و حدهم من السوق اي تحقيق العدالة الاجتماعية التي تتحقق و تتم من خلال الانظمة الاجتماعية الرئيسية و ليس عن طريق مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

ج - نموذج تنمية المجتمع المحلي اقتصاديا واجتماعيا:

وهذا النموذج يركز علي تحسين نوعية حياة الفقراء من خلال تنمية الدخل و الموارد والتعليم و المهارات و وضع الخطط للتنمية و اعداد المواطنين للاستفادة من كل ما هو متاح. ويهتم نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بزيادة الدخل وتوفير الموارد وتنمية الدعم الاجتماعي وتحسين مستوي التعليم الأساسي ومهارات القيادة ويعتمد النموذج علي تنمية التخطيط للتنمية وإعداد المواطنين للاستفادة من الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية، وتكون ادوار الأخصائي الاجتماعي في هذا النموذج هي المخطط، الإداري، المفاوض، ومعلم المهارات.

أهم الاستراتيجيات:

(١) إستراتيجية المساواة: بتحقيق من العائد و تدعيم الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية من خلال مراعاة ظروف الفقراء و حصولهم علي فرص متساوية لكي ينمو او يتعلم كل منهم اقصي ما لديه من قدرات وإمكانيات.

(٢) إستراتيجية التعاون: من خلال تشجيع نمو اقتصاديات السوق الحر وتدعيم الحماية الذاتية و التأثير فتوزيع الثروة حتى لا يحدث تفاوت بين أفراد المجتمع.

• مدخل سبل المعيشة المستدامة: يستهدف رفع المعاناة عن الفئات الفقيرة في المناطق الحضرية وهذا المدخل يعتمد في المقام الاول علي تنمية الاحوال اي ما يملكه المجتمع من أراضي وجهود ومهارات وحرف والاستفادة منها بأقصى درجة ممكنة بما يمكنه من مواجهة التحديات التي تعوق تحسين مستوي المعيشة وعلي هذا يعتمد تطبيق مدخل

- سبل المعيشة المستدامة علي التعاون والتكامل، بحيث يؤدي ذلك الي جعل افراد المجتمع اكثر قدرة علي كسب الرزق و تحسين مستوي المعيشة.
- والهدف هو التركيز على نواحي القوة والضعف في المجتمع والعمل على الارتقاء بمستوي المعيشة ليكون في مستوي لائق من خلال استخدام الأصول.
 - الاستراتيجيات: العمل على الاستفادة من القدرات التي يعبر عنها أفراد المجتمع وتقوية الفئات الضعيفة.
 - نوعية المشكلات: عدم العدالة في توزيع الثروات والمهن - الحرمان الشديد من الخدمات - الفقر.
 - الدور المهني: ممكن - مثير - محرك - مفاوض.
 - الأدوات: مناقشة جماعية - مؤتمرات .
 - التكنولوجيا المناسب: اتصالات مفتوحة - العمل المباشر - دور افراد المجتمع مشاركون و مدافعون عن حقوقهم، ومدخل سبل المعيشة المستدامة يستهدف ما يلي :
- ١ . كيفية مساعدة الناس علي مساعدة انفسهم .
 - ٢ . تنمية القدرات و المهارات المتوفرة لدي افراد المجتمع .
 - ٣ . مساعدة الفقراء كمشاركين و ليس كطالبي مساعدة .
 - ٤ . تقدير الظروف والايضاح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيش في اطارها المجتمع.
 - ٥ . حث متخذي القرارات في المجتمع علي الاشتراك في تنفيذ البرامج التي يحتاج اليها المجتمع.
 - ٦ . تقديم المعونة الفنية المناسبة لتنمية الاصول في المجتمع وليس تقديم الاموال لمواجهة الاحتياجات حيث انه من خلال المعونة الفنية يمكن للمجتمع ان يعتمد على نفسه وينمي موارده (أحمد، ٢٠١٥، ص. ١٩١).

ثامناً: الإطار النظري للدراسة

الشراكة المجتمعية:

الشراكة إحدى المحاور الرئيسية التي تغذي النمو والتنمية الاقتصادية والمجتمعية لأي مجتمع فأى مهم او اعمال تنموية لن يكون مردودها فعالا و لا مستحسنا اذا قام علي العمل الفردي.

معايير اقامة الشراكات بين المنظمات و المؤسسات المجتمعية:

- أ. ان تتناول الشراكة الاهداف المشتركة للمنظمات الداخلية فيها.
- ب. ان تقوم الشراكة بين المنظمات الداخلية في الشراكة وفق اهداف ومعايير وققيم واضحة.
- ج. قدرة الشراكة على تقديم و تطوير برامج فعالة من حيث التكلفة والوقت المناسب.
- د. ان تتمكن الشراكة الداخلية فيها من تحقيق اكبر استفادة واثر في اطار عمل تعاوني لا يتحقق اذا تم بشكل فردي.
- هـ. ام تكون مهمة الشراكة الاساسية او غرضها هو التعليم مقابل الخدمة .
- و. ان يعزز الشركاء في المنظمات كل منهم جهود الآخر.
- ز. ان تعزز الشراكة فرص الوصول الي البرامج و الخدمات و المعلومات .
- ح. العمل علي التخفيف من ازدواجية الخدمات .
- ط. ان يحافظ كل شريك علي هويته في اطار رؤية واضحة للعميل التعاوني المشترك .
- ي. الشعور المتبادل و الرغبة الحقيقية بالعمل معا كشركاء .
- ك. مساهمة كل شريك بخبراته في اطار من المسؤولية المشتركة بينهما .
- ل. ان يساهم كل شريك بالإمكانيات والمواد المتاحة الية لتحقيق اهداف مشتركة .
- م. ان توفر الشراكة فرصا للحصول علي اموال تتيح للشركاء العمل معا من جديد .
- ن. عدم اعتراف الشركاء بالفردية و الالتزام بأهمية الشراكة.
- س. الاتفاق بين الشركاء علي قياس الاثار الناجمة عن طبيعة برنامج الشراكة و اظهار نتائجها .
- ع. تلزم الشراكة جميع المساهمين فيها العمل وفق تكافؤ الفرص بين الشركاء .

ملاح و استراتيجيات بناء شراكات مجتمعية فعالة:

أ. وضوح الرؤية:

ان وضوح الرؤية لما هو متوقع من شراكات مجتمعية وما سوف تحققه من نتائج من أولي المهام التي يجب أخذها في الاعتبار، وكذلك تحديد الاحتياجات التي سوف يتم اشباعها وما سوف يتم تغييره او تحسينه من خدمات بين المنظمات الداخلية في الشراكة وتحديد الاساليب التي سوف يتم بها معالجة تلك الاحتياجات.

ب. وضع هيكل الشراكة (القيادة - العضوية) :

ان وضوح الرؤية لا يقتصر علي تحديد الاهداف او الاحتياجات فقط بل يتطلب كذلك تحديد هيكل تنظيمي للشراكة بدء من القيادة ومرورا بالعضوية واللجان، مع وضوح مهام ومسؤوليات وادوار كل الاطراف الداخلة في هيكل الشراكة.

ج. تطوير نظام العمل :

هذا يتطلب العمل معا كشركاء من خلال تقاسم الموارد والخبرات وتبادل المعلومات اذ ان تحقيق الاهداف لا يتم من خلال طرف واحد، فثمة عوامل تؤثر في شكل هذا التعاون كالوقت وبناء الثقة اللذان يسهمان في تسوية التبرعات وأيضا وضوح عمليات صنع القرار والمشاركة فيها وتحديد وسائل الاتصال الفعالة بين الشركاء من خلال اعلانات واستخدام الانترنت.

د. استمرارية الشراكة

ان الشراكات الفعالة لا يقتصر نجاحها علي ما اتفق علي تحقيق من اهداف بل ان استمرارية التعاون سواء من خلال الاستمرارية في نفس البرنامج لتحقيق اهدافا بعيدة المدى او من خلال عقد شراكات في برامج او مشروعات جديدة (Dotterweich, Jutto. 2006, p p. 51-57).

متطلبات الشراكة المجتمعية:

لضمان تحقيق شراكة فاعلة بدلا من بناء استراتيجية نتناول مأساتها وفلسفتها القائمة علي الجانب المعرفي والمهاري والتغير القيمي وتغيير الاتجاهات والدعم والتأييد، واستثمار الوقت والجهد، والعمل بآليات التنسيق والتكافل وإصدار انظمة و لوائح تنظيمية توضح مفهوم الشراكة وحدودها وأنظمتها وشروط تشكيلها و حقوق و واجبات ومسؤوليات أعضائها، وآلية اشهارها والوصاية عليها ومن بينها توفير مقار مجهزة لعمل الجماعات

المتشاركة وتوعية وتنقيف وتدريب مسببها وتقويم تسهيلات لعملها وتبسيط اجراءات معاملتها وتحفيزها وتشجيعها علي المشاركة الفاعلة وقد يقتضي ذلك:

- التوعية والتنقيف وإقامة ورش عمل لبيان اهمية الشراكة و دورها.
- اصدار القوانين المنظمة وقرارات التشكيل لإشهار مؤسسات الشراكة.

أنواع الشراكة المجتمعية

هناك أنواع عدة للشراكة منها :

(١) الشراكة الاسرية: وهي الشراكة القائمة بين افراد الاسرة الواحدة و التي اساسها الاول هو الشراكة بين الرجل والمرأة لإبرام عقد بينهما يقضي بتأسيس نواة المجتمع و هي الاسرة و قيام كل طرف بتحمل مسؤولياته والالتزام بتعهداته تجاه الاخر من اجل الوصول الي تحقيق الهدف الذي من اجله.

(٢) الشراكة المجتمعية: تعني اشراك شرائح المجتمع المحلي في آليات او تنظيم مؤسس محلي لا مركزي، يشارك في مختلف مجالات التنمية الشاملة المرتبطة بالعمل البلدي في الدولة سواء كانت خدمية او اقتصادية او اجتماعية او ثقافية، علي شكل مجموعات او جماعات في مؤسسات غير ربحية منتخبة او معنية، تتلقي دعما رسميا وشعبيا وتفويضا في مؤسساتها ومشاريعها التنموية.

(٣) الشراكة الاقتصادية: وهي شكل من اشكال التعاون و التقارب بين المؤسسات الاقتصادية المختلفة باختلاف جنسياتها بقصد القيام بمشروع معين حيث يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك.

(٤) الشراكة الدولية: هي اتفاق عدد من الدول لتحقيق غايات او مصالح معينة تهم الدول المشاركة او تشمل دول اخري غير مشتركة معها مقل الشراكة الدولية من اجل سياسة القضاء علي مرض معين او ظاهرة معينة وهي غايات انسانية.

(٥) الشراكة السياسية: و هي شكل من اشكال بناء الدولة علي اساس ديمقراطي تعددي يضمن حق جميع المكونات بالمشاركة في صنع القرار

الشراكة مصدر لبناء القدرات التنظيمية والبشرية للمؤسسات والجمعيات الاهلية :

تتمركز عملية بناء القدرات Capacity building حول اهداف اهمها اعداد القيادات لزيادة كفاءتها وقدرتها لتتمكن من ايجاد حلول خلاقية لمشاكل المجتمع المحلي، كما تهدف هذه العملية إلى نشر الخبرات على اوسع نطاق ممكن للاستفادة من الممارسات الفعالة والايجابية، كما تتضمن تدريب العاملين والمتطوعين على تطوير المنظمات التي ينتمون لها

ومساعدتهم على اكتساب الخبرات في مجالات التخطيط والادارة وتسويق المشروعات والخدمات واستخدام التكنولوجيا والتعبئة والتحفيز وزيادة فعالية العمل (فنديل، ١٩٩٧، ص ٣٠، ٣١).

القواعد الاساسية للشراكة المجتمعية :

- اذا كانت الشراكة من اهم المبادئ التي بني عليها الميثاق الوطني للتربية و التكوين وتشكل في نفس الوقت تحديا و انشغالا مع جميع الفرقاء لما لها من اهمية في تنظيم الحياة المدرسية، فإننا نعتقد ان الشراكة الناجحة تتطلب مجموعة من القواعد الاساسية منها المواثيق الاخلاقية التي يجب ان تحكم كل تعاون و تشارك بين البيئات و الاطارات ذات الطبيعة التربوية والاقتصادية و الاجتماعية و يمكن حصر هذه القواعد فيما يلي:
- ان تحقيق الاهداف التربوية يجب ان يكون حاضرا في مختلف مشاريع و برامج الشراكة سواء بشكل حتمي او بشكل صريح .
 - اثناء الانفتاح علي المحيط لا يجوز اعطاء الاولوية لطرف علي حساب الاخر ، فتنوع الشركاء و تعددهم يجعل الجهود تتكامل .
 - يجب دعم التجارب الانفتاحية الناجحة والبحث عم اخري من خلال بناء علاقات مع شركاء خارجيين وتنظيم اللقاءات للتفكير والتشاور والنقاش المفتوح حول هذه المسألة داخل المؤسسة التعليمية .
 - تحديد المعايير المؤسسية من اجل تأطير احسن لعمليات الانفتاح والوقوف علي الايجابيات والسلبيات، وتصويب العملية التشاركية للبحث عن حلول لبعض المشاكل التربوية والاجتماعية خاصة المشاكل المتعلقة بالتعثر و الدعم و الدارسين بكل اشكالها
 - لا يجوز ان يتم العملية التشاركية علي حساب العملية التعليمية، بل يجب ان تصبح مصدرا اضافيا للتعلم والتأهيل وربحا حقيقيا للمجهودات المستثمرة والمبدولة.
 - كل اشكال وأنماط التعاون يجب ان تحترم استقلالية المؤسسة التعليمية والهوية المهنية لمختلف الفاعلين بداخلها لا يجوز بأي حال من الاحوال ان يدخل هذا الانفتاح المؤسسة التعليمية في حركة سوسيو تربوية وثقافية زائدة يفقدها هويتها التربوية والاجتماعية.

تاسعا: الاجراءات المنهجية للدراسة

١. نوع الدراسة: تنتمي هذه الدراسة الي نمط الدراسات الوصفية حيث اتجه الباحث الي وصف وتحديد واقع الشراكة بين المؤسسات الحكومية والاهلية كأساق اجتماعية في الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في ضوء حياة كريمة، وكذلك تحديد المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات من تحقيق الشراكة فيما بينها
٢. منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة علي منهج المسح الاجتماعي الشامل لجميع العاملين و اعضاء مجالس ادارات المؤسسات الحكومية و الاهلية مجال الدراسة .
٣. ادوات الدراسة:

- أ. المقابلة غير المقننة مع مديري المؤسسات غير الاهلية و الحكومية و عدد من ذوي الخبرة لطرح الشراكة بين تلك المؤسسات للارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطن القنائيي اطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة.
- ب. استمارة استبيان روعي فيها اتباع اجراءات الصدق الظاهري لعدد (١٠) من المحكمين من اسانذة الخدمة الاجتماعية و تضمنت الاستمارة علي المحاور الاتية:
المحور الاول: يتعلق بالخصائص الديموجرافية للمبجوثين في المؤسسات الحكومية والاهلية مجال الدراسة
- المحور الثاني:** يتعلق بأهم الاليات لتحقيق شراكة مجتمعية بين المؤسسات الحكومية والاهلية للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في حياة كريمة.
- المحور الثالث:** يتعلق بأهم الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية والاهلية للمواطنين ضمن أطار حياة كريمة.
- المحور الرابع:** يوضح أهم العوامل المعوقة التي تحد من تحقيق شراكة مجتمعية بين المؤسسات الحكومية والاهلية للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في أطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة .
- المحور الخامس:** يوضح أهم المقترحات لتحقيق شراكة مجتمعية بين المؤسسات الحكومية والاهلية للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين ضمن تنفيذ مبادرة حياة كريمة.

٤. مجالات الدراسة: -

(أ) المجال المكاني:

حدد الباحث مجموعة من المؤسسات الحكومية والاهلية بمحافظة قنا حيث تم اختيار عينة عشوائية بطريقة التناسب بحيث تمثل تلك العينات المجتمع الكامل للبحث وهي:-

أ - المؤسسات الحكومية ويمثلها (التضامن الاجتماعي بمحافظة قنا)

ب - المؤسسات الاهلية ويمثلها (جمعية تنمية المجتمع المحلي ببندر قنا)

وقد تم اختيار تلك المؤسسات وفقا للمعايير الآتية:

١ (تعمل في تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية.

٢ (هذه المؤسسات هي الاقدم في مجالها.

٣ (لها أنشطة متعددة تعمل فيها.

٤ (ابدى المسئولين بتلك المؤسسات استعدادهم للتعاون مع الباحث .

(ب) المجال البشري:

تم تطبيق استمارة الاستبيان علي جميع العاملين واعضاء مجالس ادارة المؤسسات الحكومية والاهلية مجال الدراسة. وعددهم (٢٨) عضوا.

ويوضح توزيعهم الجدول الآتي:

جدول رقم (١)

م	نوع المنظمة	التنظيمات الممثلة لها	العدد
١	المؤسسات الحكومية	وحدة التضامن الاجتماعي بمحافظة قنا	١٨
٢	المؤسسات الاهلية	جمعية تنمية المجتمع المحلي ببندر قنا	١٠

(ج) المجال الزمني:

يتمثل في فترة جمع البيانات من الميدان

والتي بدأت في ١ / ١١ / ٢٠٢٠ م

وانتهت في ١٥ / ٢ / ٢٠٢١ م

تاسعاً: عرض و تحليل نتائج الدراسة الميدانية المرتبطة بوصف خصائص العاملين و
اعضاء مجلس ادارة المؤسسات الحكومية والاهلية عينة الدراسة:
أولاً: وصف مجتمع الدراسة:-

جدول رقم (٢) يوضح وصف عينة العاملين واعضاء مجلس الادارة ن = ٢٨

م	وصف عينة العاملين و اعضاء مجلس الادارة	التكرار	النسبة
١	النوع	أ	ذكر %٦٤,٢٨
	ب	انثى %٣٥,٧١	
٢	السن	أ	من ٣٠ - %٢٨,٧٥
		ب	من ٤٠ - %٤٢,٨٥
		ج	من ٥٠ - %١٧,٨٥
		د	من ٦٠ فأكثر %١٠,٧١
٣	الحالة الاجتماعية	أ	أعزب %١٧,٨٥
		ب	متزوج %٦٧,٨٥
		ج	مطلق %٧,١٤
		د	أرمل %٧,١٤
٤	المؤهل الدراسي	أ	مؤهل متوسط %١٤,٢٨
		ب	مؤهل فوق المتوسط %٢٥
		ج	مؤهل جامعي %٣٩,٢٨
		د	مؤهل فوق الجامعي %٢١,٤٢
		هـ	دراسات عليا %١٠,٧١
٥	سنوات العمل داخل المؤسسة	أ	من ٥ سنوات - %١٠,٧١
		ب	من ١٠ سنوات - %٦٤,٢٨
		ج	من ١٥ سنة فأكثر %٢٥
٦	المركز الذي يشغله داخل المنظمة	أ	رئيس مجلس الادارة %٧,١٤
		ب	مدير تنفيذي %٧,١٤
		ج	امين صندوق %٧,١٤
		د	عضو لجنة %٣٩,٢٨
		هـ	عضو مجلس ادارة %١٧,٨٥
		و	مسئول إداري %١٤,٢٨
		ز	سكرتير %٧,١٤

يتضح من بيانات الجدول السابق و الذي يوضح وصف عينه العاملين و اعضاء مجالس ادارات المؤسسات مجال الدراسة طبقاً للنوع بأن نسبة الذكور قد بلغت ٦٤,٢٨% بينما نسبة الاناث قد بلغت ٣٥,٧١% و ان معظم المبحوثين تتراوح اعمارهم اكثر من ٤٠ سنة و قد بلغت نسبتهم ٤٢,٨٥% و هي السن الاكثر خبرة حيث نضح العقل و الفكر الرشيد

هذا بالإضافة الي ان معظم المبحوثين متزوجون و قد بلغت نسبتهم ٦٧,٨٥% بالإضافة الي ان معظم المبحوثين عينة الدراسة مستوي تعليمهم عالي و قد بلغت نسبتهم ٣٩,٢٨% .

وبالنسبة لسنوات العمل داخل المؤسسة فقد بلغت ٦٤,٢٨% ممن قضاوا مدة العمل داخل تلك المؤسسات اكثر من ١٠ سنوات و يؤكد ذلك علي توافر عنصر الخبرة لدي العاملين مسئولياتهم تجاه المواطنين .

وحوالي ٣٩,٢٨% من العاملين بتلك المؤسسات هم أعضاء لجان حيث تتعدد اللجان داخل تلك المؤسسات.

ثانياً: عرض وتحليل النتائج الخاصة بالعاملين وأعضاء مجالس إدارات المؤسسات الحكومية والأهلية:

١. النتائج المرتبطة بواقع الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية و الاهلية للارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة:

جدول (٣) يوضح المقصود بالشراكة المجتمعية من وجهة نظر العاملين و اعضاء مجالس ادارات المؤسسات الحكومية و الاهلية ن = ٢٨

م	الشراكة المجتمعية تعني	الاستجابات			مجموع الاوزان	الوزن المرجح	الترتيب
		وافق	وافق الي حد ما	لا وافق			
١	تساعد الشراكة علي تدعيم العلاقة الايجابية بين الدولة و المجتمع.	٧	٨	١٣	٥٠	١,٧٨	١٢
٢	الشراكة هي علاقة تشاركية او روابط بين طرفين او اكثر.	٧	١٠	١١	٥٢	١,٨٥	١١
٣	اسهامات كلامن الحكومة و المؤسسات الاهلية.	٧	٣	١٨	٤٥	١,٦٠	١٣
٤	عملية يتم من خلالها تحمل المسؤولية الوطنية بين مكونات المجتمع.	١٩	٨	١	٧١	٢,٥٣	١
٥	الشراكة هدف يمكن من خلاله تحقيق فع كفاءة العمل و زيادة فاعليته.	١٥	٨	٥	٦٦	٢,٣٥	٢
٦	تتيح تبادل الخبرات و تقديم روي متعددة لجعل الانتاج ذي قيمة عالية.	١٢	٨	٨	٦٠	٢,١٤	٨

الترتيب	الوزن المرجح	مجموع الاوزان	الاستجابات			الشراكة المجتمعية تعني	م
			لا وافق	وافق الي حد ما	وافق		
٩	١,٩٦	٥٥	٩	١١	٨	تتيح الابداع و النجاح الجماعي.	٧
٦	٢,١٧	٦١	٨	٧	١٣	تسهم في بناء قدرات المنظمات الاهلية.	٨
٣	٢,٣٢	٦٥	٦	٧	١٥	عقد اجتماعي بين المؤسسات الحكومية والاهلية ينطوي علي تقسيم العمل.	٩
٥	٢,١٧	٦١	٧	٩	١٢	تعمل علي تحقيق التكامل بين الموارد والامكانيات المادية و البشرية.	١٠
٤	٢,٢١	٦٢	٦	١٠	١٢	شكل من اشكال التعاون و التقارب بين المؤسسات الحكومية و الاهلية بقصد تحقيق التنمية الشاملة ثقافية و اقتصادية واجتماعية >	١١
٧	٢,١٤	٦٠	١٠	٧	١١	تهدف الشراكة الي زيادة فاعلية الخدمات المقدمة للمواطنين و ضمان جودتها.	١٢
١٠	١,٨٩	٥٣	١٣	٥	١٠	تقوم علي اسس مشتركة بين منظمات المجتمع لإحداث التنمية المجتمعية المرجوة	١٣

يتضح من بيانات الجدول السابق و الذي يوضح رأي العاملين و اعضاء مجالس ادارات المؤسسات الحكومية و الاهلية في المقصود بالشراكة المجتمعية بأن الشراكة المجتمعية تعني عملية يتم من خلالها تحمل المسؤولية الوطنية بين مكونات المجتمع و قد جاءت في الترتيب الاول بمتوسط وزن مرجح ٢,٥٣ بينما جاءت في الترتيب الثاني عبارة الشراكة المجتمعية هدف يمكن من خلاله تحقيق رفع كفاءة العمل و زيادة فاعليته و ذلك بمتوسط وزن مرجح ٢,٣٥ يليها عبارة الشراكة تعني عقد اجتماعي بين المؤسسات الحكومية و الاهلية ينطوي علي تقسيم العمل بمتوسط وزن مرجح ٢,٣٢ بينما جاءت في الترتيب الرابع عبارة الشراكة هي شكل من اشكال التعاون و التقارب بين المؤسسات الحكومية و الاهلية و ذلك بمتوسط وزن مرجح ٢,٢١ بينما جاءت في الترتيب الخامس عبارة ان الشراكة تعمل علي تحقيق التعاون بين الموارد المادية و البشرية و ذلك بمتوسط وزن مرجح ٢,١٧ بينما جاء في الترتيب الاخير عبارة ان الشراكة هي علاقة تشاركية او روابط بين طرفين او اكثر و ذلك بمتوسط وزن مرجح ١,٨٥ .

وبتحليل نتائج الجدول السابق يتضح ان الشراكة تعني تحمل المسؤولية الوطنية لكلا من المؤسسات الحكومية و الاهلية في المساهمة في تقديم خدمات للمواطنين سواء كانت اجتماعية او اقتصادية و يتحقق ذلك من خلال التعاون الفعال بين مؤسسات المجتمع

في كافة القطاعات و علي كل المستويات المحلية و الاقليمية و القومية من اجل تحقيق مستوي رفاهية الانسان و علي قدرته علي التعامل مع الازمات و من ثم محاولة التخفيف من اثار هذه الازمات او المشكلات سواء علي مستوي مكافحة الفقر او البطالة و من ثم تحقيق العدالة الاجتماعية او الاتجاه الي تحسين نوعية معينة من افراد المجتمع تعاني من مشكلات و تحتاج الي التدخل لمواجهة ذلك حيث تمكن الشراكة من تحقيق رفع كفاءة العمل و زيادة فاعليته من خلال التكامل بين الموارد و الامكانيات المادية و البشرية مما يسهم في بناء قدرات تلك المؤسسات و من ثم زيادة فاعلية الخدمات المقدمة للمواطنين و ضمان جودتها.

جدول (٤) يوضح رأي العاملين و اعضاء مجالس إدارات المؤسسات الحكومية والأهلية المقصود بمبادرة حياة كريمة ن = ٢٨

م	المقصود بمبادرة حياة كريمة	الاستجابة			مجموع الاوزان	الوزن المرجح	الترتيب
		أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق			
١	تحسين مستوى معيشة المواطنين بالمجتمع.	١٠	١٢	٦	٦٠	٢,١٤	٣
٢	المساهمة في إشباع احتياجات المواطنين.	١٥	٦	٧	٦٤	٢,٢٨	١
٣	إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية في الأفراد وبيئاتهم.	١١	٨	٩	٥٨	٢,٧	٤
٤	الحد من الفقر ومواجهته.	١٣	٨	٧	٥٤	١,٩٢	٥
٥	تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين.	١٥	٥	٨	٦٣	٢,٢٥	٢

يتضح من بيانات الجدول السابق و الذي يوضح رأي العاملين و اعضاء مجالس إدارات المؤسسات الحكومية والأهلية المقصود بمبادرة حياة كريمة حيث جاءت العبارة المساهمة في إشباع احتياجات المواطنين في الترتيب الأول بمتوسط وزن مرجح ٢,٢٨ يليها العبارة تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين في الترتيب الثاني بمتوسط وزن مرجح ٢,٢٥، يليها العبارة تحسين مستوى معيشة المواطنين بالمجتمع في الترتيب الثالث بمتوسط مرجح ٢,١٤، وبتحليل بيانات السابق نجد أن المقصود بمبادرة حياة كريمة من وجهة نظر العاملين و اعضاء مجالس الادارات يتمثل في المساهمة في إشباع احتياجات المواطنين، تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين، تحسين مستوى معيشة المواطنين بالمجتمع.

٢. النتائج المرتبطة بأهم الآليات لتحقيق شراكة مجتمعية بين المؤسسات الحكومية والأهلية للارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في اطار مبادرة حياة كريمة.

جدول (٥) يوضح أهم آليات تحقيق الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والأهلية
 ن=٢٨

م	آليات تحقيق الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والأهلية	الاستجابات			الترتيب
		أوافق	أوافق الي حد ما	لا أوافق	
أ	التشبيك كآلية:				
١	التعاون بين المنظمات الحكومية و الاهلية لتفعيل دورهم في تحقيق خدمات للمواطنين.	١٥	٧	٦	٢٠٣٢
٢	تنسيق الجهود بين المؤسسات الحكومية والأهلية.	١٥	٥	٨	٢٠٢٥
٣	تكوين رأي عام موثر علي متخذي القرارات	١٦	٥	٧	٢٠٣٢
٤	تعبنة الطاقات و الامكانيات المادية و البشرية داخل المنظمات.	١٧	١٠	١	٢٠٧٨
٥	تعمل الشبكات كمراكز مساندة لقدرات تلك المؤسسات علي تقديم الخدمات للمواطنين.	١٥	٧	٦	٢٠٣٢
٦	تحقيق الترابط و التفاعل بين تلك المؤسسات.	١١	١٠	٧	٢٠١٤
ب	التمكين كآلية:				
١	يساهم في تحديد المسئوليات للعاملين بتلك المؤسسات و تزويدهم بالمعلومات اللازمة	١٥	٥	٨	٢٠٢٥
٢	يساهم في التطوير التنظيمي لتلك المؤسسات.	١١	١٠	٧	٢٠١٤
٣	يهدف للدفاع عن الفئات المحرومة.	١٥	١٠	٣	٢٠٤٢
٤	يساهم في اثراء الوعي الخاص بالمجتمع و افراده.	١٠	١٠	٨	١٠٧١
٥	يهدف الي تحقيق المساواة و العدالة الاجتماعية.	١٣	٥	١٠	٢٠١٠
٦	يهتم التمكين بمساعدة الفئات الفقيرة و الضعيفة اجتماعيا و اقتصاديا.	١٠	١٠	٨	٢٠٧
ج	التدريب كآلية:				
١	التدريب المناسب و المستمر هو أحد المحاور الرئيسية لتحسين العنصر البشري	١٣	٨	٧	٢٠٢١

الترتيب	المتوسط المرجح	مجموع الاوزان	الاستجابات			آليات تحقيق الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والأهلية	م
			أوافق	أوافق الي حد ما	لا أوافق		
١	٢,٣٥	٦٦	٤	١٠	١٤	٢	٢
٣	٢,٢٥	٦٣	٨	٥	١٥	٣	٣
٥	٢,٢١	٦٢	٧	٨	١٣	٤	٤
٢	٢,٣	٥٧	١١	٥	١٢	٥	٥
م ١	٢,٣٥	٦٦	٥	٨	١٥	٦	٦
							د
٣	٢,١٤	٦٠	٧	١٠	١١	١	١
٢	٢,١٧	٦١	٨	٧	١٣	٢	٢
٤	٢,٠٠	٥٦	١٠	٨	١٠	٣	٣
١	٢,٢٥	٦٣	٥	١١	١٢	٤	٤
٥	١,٩٦	٥٥	١٠	٩	٩	٥	٥

يتضح من بيانات الجدول السابق والذي يوضح اهم آليات تحقيق الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والاهلية للارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في اطار مبادرة حياة كريمة: -

نجد ان التشبيك كآلية تتمثل في تعبئة الطاقة والامكانيات المادية والبشرية داخل تلك المنظمات و قد جاءت في الترتيب الاول بمتوسط وزن مرجح ٢,٧٨% و يليها عبارة التعاون بين المنظمات الحكومية و الاهلية لتفعيل دورهم في تقديم خدمات للمواطنين و ذلك بمتوسط وزن مرجح ٢,٣٢% ثم عبارة تعمل الشبكات كمركز مساندة لقدرات تلك المؤسسات علي تقديم الخدمات للمواطنين و ذلك بمتوسط وزن مرجح ٢,٣٢% بينما جاءت في الترتيب الأخير عبارة تنسيق الجهود من اجل تكوين رأي عام مؤثر علي متخذي القرارات و ذلك بمتوسط وزن مرجح ٢,٢٥%

وبتحليل نتائج الجدول السابق يتضح ان من اهم الآليات ألية التشبيك وذلك للوصول الي اكبر عدد ممكن من المستفيدين حيث باتت الشراكة و التحالفات بين المنظمات تمثل اهمية كبري لأنها تشكل شرطا لتحقيق اهداف التنمية ومن ثم العمل علي مساندة حقوق بعض الفئات من المواطنين وتحقيق التكافؤ الاجتماعي والعدل ويتطلب ذلك تضافر كافة أجهزة المجتمع و مؤسساته و افراده معا ويتحقق ذلك من خلال العمل سويا بين المنظمات العاملة في نفس المجال يليها التمكين كآلية ومؤشراتها تساهم في تحديد المسؤولية للعاملين بتلك المؤسسات وتزويدهم بالمعلومات اللازمة وجاءت في الترتيب الاول بمتوسط وزن مرجح ٢,٢٥% يليها عبارة تهدف للدفاع عن الفئات المحرومة و ذلك بمتوسط وزن مرجح ٢,٤٢% ثم جاءت عبارة يساهم في التطوير التنظيمي في الترتيب الثالث بمتوسط وزن مرجح ٢,١٤% بينما جاء في الترتيب الرابع عبارة يهدف التمكين الي تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وتحليل نتائج الجدول السابق يتضح ان التمكين كآلية لتحقيق الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والاهلية للارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطنين في اطار مبادرة حياة كريمة حيث يساهم التمكين في تحديد المسؤولية للعاملين بتلك المؤسسات وتزويدهم بالمعلومات اللازمة ونقل السلطة بشكل متكافئ من المديرين الي المرؤوسين دعوة صادقة للعاملين بالمنظمة للمشاركة في اتخاذ القرار ومن اهداف التمكين كذلك مساعدة الافراد والجماعات والمجتمعات لزيادة قوتهم الشخصية والاقتصادية والاجتماعية ومحاولة الوصول للتأثير المرغوب في تحسين ظروف المعيشة للأفراد ومن ثم اثره الوعي الخاص بالمجتمع و افراده وتوعيتهم بالمشكلات ومواجهتها.

يليهما التدريب كآلية مؤشراتها اكساب العاملين معارف وقدرات تساعدهم على أداء المهام المطلوبة بالشكل المطلوب والعبارة تنمية الوعي بأهمية التجديد والابتكار للتعامل مع المتغيرات المجتمعية في جميع ميادين الحياة في الترتيب الأول بمتوسط وزن مرجح ٢,٣٥ يليها العبارة يهدف التدريب الي مشاركة الافراد لبعضهم البعض في الخبرات المكتسبة بمتوسط وزن مرجح ٢,٣ في الترتيب الثاني تليها العبارة التدريب أحد الادوات الرئيسية لتنمية الموارد البشرية وتطوير فاعليتها بمتوسط وزن مرجح ٢,٢٥ في الترتيب الثالث، وتحليل نتائج الجدول السابق يتضح ان التمكين كآلية لتحقيق الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والاهلية للارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطنين في اطار مبادرة حياة كريمة حيث يساهم التدريب في اكساب العاملين معارف وقدرات تساعدهم على أداء

المهام المطلوبة، ومشاركة الافراد لبعضهم البعض في الخبرات المكتسبة، ويعتبر التدريب أحد الادوات الرئيسية لتنمية الموارد البشرية وتطوير فاعلياتها.

أما بالنسبة للتنسيق والاتصال كآلية لتحقيق الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والاهلية للارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في اطار مبادرة حياة كريمة حيث جاءت العبارة الاتصالية أحد العمليات لإنجاز الاعمال في المنظمة وانسياب المعلومات من أعلى الى أسفل والعكس في الترتيب الأول بمتوسط وزن مرجح ٢,٢٥ تليها العبارة المساهمة في وضع علاقة متوازنة بين الجهاز الاداري والجهاز المهني بمتوسط وزن مرجح ٢,١٧ في الترتيب الثاني تليها العبارة انجاز الاعمال في المؤسسات والجمعيات الاهلية يعتمد على عملية التعاون المشترك بين كافة الاقسام بمتوسط وزن مرجح ٢,١٤ في الترتيب الثالث، وتحليل البيانات الجدول السابق بالنسبة للتنسيق والاتصال كآلية يساهم في تحقيق الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والاهلية للارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في اطار مبادرة حياة كريمة من خلال إنجاز الاعمال في المنظمة وانسياب المعلومات من أعلى الى أسفل والعكس، والمساهمة في وضع علاقة متوازنة بين الجهاز الاداري والجهاز المهني، وانجاز الاعمال في المؤسسات والجمعيات الاهلية يعتمد على عملية التعاون المشترك بين كافة الاقسام.

٣. النتائج المرتبطة بأهم الخدمات التي يمكن ان تتحقق من خلال الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية و الاهلية للمواطن القنائي في اطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة .

جدول (٦) يوضح رأي العاملين واطراف مؤسسات الحكومية و الاهلية في اهم الخدمات التي تقدم للمواطن القنائي في اطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة ن = ٢٨

م	أهم الخدمات	الاستجابة			مجموع الاوزان	الوزن المرجح	الترتيب
		أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق			
أ	خدمات اجتماعية:						
١	تسهم الشراكة في مكافحة الفقر.	١٦	٥	٧	٦٥	٢,٣٢	١
٢	تقوية الديمقراطية.	٨	١١	٩	٥٥	١,٩٦	٧
٣	تخفيف حدة الفقر للمواطنين.	١٣	٧	٨	٦١	٢,١٧	٣
٤	توفير خدمات للمواطنين والعمل علي زيادة المعاشات للفئات الفقيرة في المجتمع.	١٢	٩	٧	٦١	٢,١٧	٢
٥	تقديم معونات للأسر الفقيرة .	١٠	٥	١٣	٥٣	١,٨٩	٨

م	أهم الخدمات	الاستجابة			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	الترتيب
		أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق			
٦	تحقيق استقرار للأسرة و حمايتها من عوامل التفكك والانهيار.	٧	٣	١٨	٤٥	١,٦٠	١٠
٧	الاهتمام بتوفير المساكن لذوي الدخل المحدودة .	١١	١٠	٧	٦٠	٢,١٤	٤
٨	توصيل التعليم العام المجاني لفئات عريضة من الشعب.	٩	١١	٨	٥٧	٢,٣	٦
٩	تأمين العمال من المخاطر الاجتماعية مثل المرض والبطالة و الشيخوخة والعجز والوفاة.	٧	١١	١٠	٥٣	١,٨٩	٩
١٠	القيام بدراسات مستفيضة عن الامكانيات والاولويات.	١١	٩	٨	٥٩	٢,١٠	٥
ب خدمات اقتصادية:							
١	وضع حد ادنى للأجور.	١٢	٥	١١	٥٧	٢,٣	٥
٢	توفير مسكن منخفض الأيجار قدر المستطاع لذوي الدخل المحدودة .	١٤	٧	٨	٦٤	٢,٢٨	٢
٣	الضمان الاجتماعي احد الاساليب لتقديم المساعدات و توفير منافع تقدم للأفراد و الاسر .	١٢	١١	٥	٦٣	٢,٢٥	٣
٤	تقديم مساعدات للذين يعيشون في حالة فقر و يعجزون عن اشباع حاجاتهم الأساسية .	١٥	٧	٦	٦٥	٢,٣٢	١
٥	دفع المستهلك الي شراء السلع و الخدمات الجيدة و المتاحة .	١٢	٨	٨	٦٠	٢,١٤	٤
٦	مساعدة المستهلك علي قبول الأفكار الجديدة و الطرق المناسبة للاستهلاك .	١٠	٨	١٠	٥٦	٢,٠٠	٦
ج خدمات بيئية:							
١	اهمية دراسة و فهم البيئة الاجتماعية التي تعمل بها و من خلالها تلك المؤسسات	١٣	٥	١٠	٥٩	٢,١٠	٤
٢	تخطيط و تقويم البرامج الاجتماعية.	١٩	٤	٥	٧٠	٢,٤٠	٢
٣	اكتشاف الاحتياجات الدقيقة للمواطنين التي يجب الوصول اليها	١٥	١٠	٣	٦٨	٢,٤٢	١
٤	صنع سياسات الرعاية الاجتماعية .	١٢	٨	٨	٦٠	٢,١٤	٣

يتضح من بيانات الجدول السابق و الذي يوضح اهم الخدمات التي تتقدم للمواطن في اطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة الخدمات الاجتماعية و اهم مؤشراتها تسهم الشراكة في مكافحة الفقر و قد جاءت في الترتيب الاول بمتوسط وزن مرجح ٢,٣٢ يليها عبارة تخفيف حدة الفقر للأفراد و ذلك بمتوسط وزن مرجح ٢,١٧ ثم عبارة تقوية الديمقراطية و جاءت

في المرتبة الثالثة بمتوسط وزن مرجح ٢,١٧ يليها عبارة تحقيق الاستقرار للأسرة و حمايتها من عوامل التفكك و الانهيار بمتوسط وزن مرجح ٢,١٤ و قد جاء في الترتيب الاخير عبارة تقديم معونات للأسر الفقيرة و ذلك بمتوسط وزن مرجح ١,٦٠ الخدمات الاقتصادية كانت مؤشرات تقديم مساعدات للذين يعيشون في حالة فقر و يعجزون عن اشباع حاجاتهم الاساسية و قد جاءت في الترتيب الاول بمتوسط وزن مرجح ٢,٣٢ يليها عبارة توفير مسكن منخفض اليجار قدر المستطاع لذوي الدخل المحدودة بمتوسط وزن مرجح ٢,١٤ بينما جاء في الترتيب الاخير عبارة وضع حد ادني للأجور بمتوسط وزن مرجح ٢,٣ ثم الخدمات البيئية فكانت مؤشرات اكتشاف الاحتياجات الدقيقة للمواطن و جاءت في الترتيب الاول بمتوسط وزن مرجح ٢,٤٢ يليها عبارة تخطيط و تقويم البرامج للخدمات الاجتماعية بمتوسط وزن مرجح ٢,٤٠ ثم عبارة صنع سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط وزن مرجح ٢,١٤ و اخيرا عبارة دراسة و فهم البيئة الاجتماعية التي تعمل بها تلك المنظمات بمتوسط وزن مرجح ٢,١٠ و بتحليل نتائج الجدول السابق يتضح ان الخدمات التي تقدم للمواطن في اطار مبادرة حياة كريمة كانت الخدمات الاجتماعية حيث تسهم الشراكة المجتمعية في مكافحة الفقر و ذلك من خلال وضع آليات لمساعدة الفقراء انفسهم في حل مشكلاتهم من حيث البيئة التحتية و عمل برامج للمسنين و الرعاية الصحية كما يمكن ان تسهم تلك المنظمات في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية من خلال التحالفات و التعاون و التنسيق مع المنظمات الحكومية حيث تملك المنظمات الحكومية الموارد المالية قد لا تتوفر للمنظمات غير الحكومية بما يسهم في تحقيق استقرار للأسرة المصرية و حمايتها من عوامل التفكك بينما الخدمات الاقتصادية يتحقق من خلال تقديم المساعدات للأفراد الذين يعيشون في حالة فقر و يعجزون عن اشباع حاجاتهم الاساسية حيث الدخل لا يكفي لسد الحاجات الاساسية للفقراء و ان معظم الفقراء يعانون من سوء التغذية و انتشار الامراض و هذا يتطلب ضرورة عمل شبكات و تحالفات قوية لتحمل شراء ما يحتاجونه من السوق و من ثم ضرورة تغيير قوانين التي تحمي الفقراء اما بالنسبة للخدمات البيئية فكانت مؤشراتها كالتالي: اكتشاف الاحتياجات الدقيقة للمواطنين التي يجب الوصول اليها و قد جاءت في الترتيب الاول بمتوسط وزن مرجح ٢,٤٢ يليها عبارة تخطيط و تقويم البرامج و المشروعات الاجتماعية بمتوسط وزن مرجح ٢,٤٠ بينما جاء في الترتيب الثالث عبارة صنع سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط وزن مرجح ٢,١٤ اكتشاف الاحتياجات للمواطنين يتحقق من خلال الدراسة حيث توفر لصانعي السياسة

الاجتماعية فرصة لفهم افضل عن تغيير القوانين و التشريعات و من ثم تطوير نظام الرعاية الاجتماعية بجانب تطوير دور المنظمات الحكومية و الاهلية في تصميم برامج بما يسهم في خلق حس من المواطنة الاجتماعية .

٤. النتائج المرتبطة بالعوامل الميسرة والداعمة لتحقيق الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والأهلية للارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في إطار حياة كريمة.

جدول (٧) يوضح رأي العاملين وأعضاء مجالس إدارات المؤسسات الحكومية والأهلية في أهم العوامل الداعمة والميسرة لتحقيق شراكة مجتمعية للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في إطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة ن=٢٨

م	العوامل الداعمة والميسرة	الاستجابة			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	الترتيب
		أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق			
١	وجود قاعدة بيانات ومعلومات موثوق بها عن المواطنين المستفيدين من مبادرة حياة كريمة.	١٥	٥	٨	٦٣	٢,٢٥	١
٢	وجود أعضاء بالمؤسسات الحكومية أو الأهلية يشغلون مراكز و مواقع سياسية	١٠	٨	١٠	٥٦	٢,٠٠	٤
٣	تكوين علاقات مع صناعات السياسة على الصعيد الرسمي او غير الرسمي.	١١	٩	٨	٤٩	١,٧٥	٧
٤	التركيز على تنمية و تعزيز قدرات الكوادر من خلال التدريب والتعلم المستمر.	١٢	١٠	٦	٦٢	٢,٢١	٢
٥	إيمان القيادات بأهمية الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والأهلية	١٣	٥	١٠	٥٩	٢,١٠	٣
٦	مراجعة كافة الأطر التشريعية والتنظيمية التي تعمل من خلالها	١٠	٥	١٣	٥٣	١,٨٩	٥
٧	ضرورة البحث عن مصادر تمويل جديدة للمؤسسات.	٧	١٠	٦	٥٢	١,٨٥	٦

يتضح من بيانات الجدول السابق و الذي يوضح العوامل الداعمة والميسرة لتحقيق الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية و الاهلية للارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في اطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة ان العوامل الداعمة كما يلي وجود قاعدة بيانات ومعلومات موثوق بها عن المواطنين المستفيدين من مبادرة حياة كريمة يليها عبارة ايمان القيادات بأهمية الشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية ثم عبارة التركيز على تنمية وتعزيز قدرات الكوادر من خلال التدريب ثم عبارة وجود أعضاء بالمؤسسات يشغلون مواقع ومناصب سياسية بينما جاءت في الترتيب الاخير عبارة مراجعة كافة

الاطراف التشريعية و التنظيمية التي تعمل من خلالها ثم ضرورة البحث عن مصادر تمويل جديدة.

وبتحليل نتائج الجدول السابق الخاص بالعوامل الداعمة و الميسرة لتحقيق الشراكة المجتمعية يتضح ان اهم العوامل هي وجود قاعدة بيانات و معلومات موثوق بها عن المواطنين المستفيدين من مبادرة حياة كريمة و ذلك لمساعدتهم علي حل مشكلات الافراد الذين يعيشون في ظروف صعبة من الفقر و الحرمان و العمل علي مساعدتهم بحيث تمكنهم من الاعتماد علي انفسهم من خلال استخدام المصادر المتاحة داخل المجتمع بقدر الامكان و يتحقق ذلك من خلال عملية التدريب المستمر حيث يعتبر احد المحاور الرئيسية لتحسين العنصر البشري حتي يصبح اكثر معرفة و قدرة علي اداء المهام المطلوبة منه بالشكل المطلوب فالتدريب هو احدي الادوات الرئيسية لتنمية الموارد البشرية و تطوير الفاعلية الكاملة.

٥. النتائج المرتبطة بالمعوقات التي تحد من تحقيق الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية و الاهلية للارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في اطار حياة كريمة

جدول (٨) يوضح رأي العاملين و أعضاء مجالس ادارات المؤسسات الحكومية و الاهلية في المعوقات التي تحد من تحقيق الشراكة المجتمعية ن = ٢٨

م	أهم المعوقات	الاستجابة			مجموع الاوزان المرجح	الترتيب
		أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق		
أ	معوقات اقتصادية:					
١	مشكلات التمويل للمؤسسات الاهلية	١٥	١٠	٣	٦٨	١
٢	انخفاض معدلات الاتفاق الحكومي علي برنامج الرعاية الاجتماعية نتيجة لاتجاه الدولة نحو الخصخصة.	١١	٨	٩	٥٨	٣
٣	نقص الامكانيات المادية داخل المؤسسة	١٣	٥	١٠	٥٩	٢
ب	معوقات اجتماعية:					
١	التحكم البيروقراطي و السيطرة الحكومية .	٩	٨	١١	٥٤	٥
٢	تعدد صور الرقابة .	٧	٦	١٥	٤٨	٦
٣	الاتجاهات و القيم السلبية و ضعف المشاركة	٨	١٢	٨	٥٦	٤
٤	ضعف مساندة القيادات الشعبية و التنفيذية	١١	٧	١٠	٥٧	٢
٥	سيطرة اللامبالاة و السلبية و الاحجام عن المشاركة المجتمعية	١٥	٨	٥	٦٦	١

م	أهم المعوقات	الاستجابة			مجموع الاوزان	الوزن المرجح	الترتيب
		أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق			
٦	الاسراف في اتخاذ الاجراءات التي تؤدي الي اهدار قيمة العمل	١٢	٦	١٠	٥٨	٢,٠٠	٣
ج	معوقات خاصة بالمؤسسة نفسها:						
١	اضفاء طابع المؤسسة علي الشراكة بين المؤسسات الحكومية و الاهلية غير واضح	١٥	٣	١٠	٦١	٢,١٧	٢
٢	لا يوجد اساس واقعي لتحقيق الاهداف الموجودة .	٨	٩	١١	٥٣	١,٨٩	٥
٣	تغليب المصالح الشخصية علي المنفعة العامة	١٠	٦	١٢	٥٤	١,٩٢	٤
٤	محدودية كلا من الوقت والطاقة و المال.	٨	٥	١٥	٤٩	١,٧٥	٦
٥	يعتمد الطابع المؤسسي علي العلاقات الشخصية بمعنى تغيير الاشخاص ستتغير العلاقات.	١١	٧	١٠	٦٤	٢,٢٨	١
٦	ضعف التخطيط و القدرة علي الاستمرارية في تقديم الدعم.	١٠	١٠	٨	٥٨	٢,٠٠	٣
٧	افتقار المؤسسات الاهلية لأي خبرات او مهارات.	٧	٦	١٥	٤٨	١,٧١	٧
د	معوقات خاصة بالمجتمع:						
١	عدم قيام الجهات المختصة بتقديم يد العون لتلك المؤسسات.	٧	٦	١٥	٤٨	١,٧١	٥
٢	اصطدام جهود الشراكة بالروتين و البيروقراطية.	١١	٤	١٣	٥٤	١,٩٢	٢
٣	تعقد الاجراءات الادارية.	٩	٤	١٥	٥٠	١,٧٨	٤
٤	عدم تفهم الدور الحقيقي للمؤسسات الاهلية.	١٢	٧	٩	٥٩	٢,١	١
٥	الاختلاف في الحاجات و الرغبات للجهات المستفيدة.	٨	٩	١١	٥٣	١,٨٩	٣
٦	عدم تجانس المجتمع اجتماعيا و ثقافيا.	٦	٧	١٥	٤٧	١,٧٠	٦

يتضح من بيانات الجدول السابق و الذي يوضح رأي العاملين و اعضاء مجالس ادارات المؤسسات الحكومية و الاهلية في المعوقات التي تحد من الشراكة المجتمعية بين تلك المؤسسات للارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في اطار مبادرة حياة كريمة و جاءت كالتالي معوقات اقتصادية و من اهم مؤشرات مشكلات و جاءت في الترتيب الاول بمتوسط وزن مرجح عبارة نقص الامكانيات المادية ثم عبارة انخفاض معدلات الانفاق الحكومي علي برامج الرعاية الاجتماعية أما بالنسبة للمعوقات الاجتماعية فكانت مؤشرات سيطرة اللامبالاة و السلبية و احجام المواطنين عن المشاركة المجتمعية ثم عبارة ضعف مساندة القيادات الشعبية و التنفيذية لتلك المؤسسات يليها عبارة الاسراف في

اتخاذ الاجراءات التي تؤدي الي اهدار قيمة العمل وجاءت في الترتيب الاخير عبارة التحكم البيروقراطي والسيطرة الحكومية ثم عبارة تعدد صور الرقابة بينما المعوقات التي ترجع للمؤسسات نفسها فكانت مؤشراتها كما يلي عبارة يعتمد الطابع المؤسسي علي العلاقات الشخصية و قد جاءت في الترتيب الاول بمتوسط وزن مرجح ٢,٢٨ يليها عبارة اضعاف طابع المؤسسة علي الشراكة بين المؤسسات الحكومية والاهلية غير واضح يمثلها عبارة ضعف التخطيط و القدرة علي الاستمرارية في تقديم الدعم بينما جاءت في الترتيب الاخير عبارة افتقار المؤسسات الاهلية بخبرات او مهارات بين العاملين اما بالنسبة للمعوقات التي ترجع للمجتمع فكانت مؤشراتها كالتالي عبارة عدم تفهم الدور الحقيقي للمؤسسات الاهلية وجاءت في الترتيب الاخير بمتوسط وزن مرجح ٢,٢٨ يليها عبارة عدم قيام الجهات المختصة بيد العون لتلك المؤسسات يليها عبارة الاختلاف في الحاجات و الرغبات للجهات المستفيدة ثم عبارة تعقد الاجراءات الادارية بينما جاءت في الترتيب الاخير عبارة اصطدام جهود الشراكة بالروتين و البيروقراطية و بتحليل نتائج الجدول السابق يتضح ان اهم المعوقات التي تحد من الشراكة المجتمعية لتقديم الخدمات للمواطن القنائي في اطار مبادرة حياة كريمة و اهم هذه المعوقات هي المعوقات الاقتصادية و المتمثلة في مشكلات التمويل و نقص الموارد و الامكانيات المادية بما يعوق تلك المؤسسات عن اداء دورها في العمل مع المواطنين فالمرور المادي هو اساس المشكلات حيث عملية التطوع و المشاركة المجتمعية محدودة نسبيا بسبب الظروف الاقتصادية التي يمر الفرد و كذلك نقص الوعي بأهمية المشاركة اما المعوق الثاني و هو المعوقات الاجتماعية و المتمثلة في البيروقراطية و سيطرة اللامبالاة و الاتكالية من قبل افراد المجتمع نحو المشاركة و المساندة لتلك المؤسسات و الاحجام عن المشاركة فتلك المؤسسات هي التي تشبع احتياجات الناس فاصبح هناك نوعا من الاتكالية علي تلك المؤسسات و يتطلب ذلك المشاركة المجتمعية فيما يتعلق بمشكلات المواطنين و احتياجاتهم اما المعوق الثالث و الخاص بالمؤسسات نفسها فيتمثل في ضعف التخطيط و نقص الخبرات و الكفاءات البشرية المدربة داخل تلك المؤسسات فكثيرا من العاملين بتلك المؤسسات يفتقرون للمهارات التي تمكنهم من ادائهم الوظيفي بشكل امثل اما المعوق الرابع و الخاص بالمجتمع فيتمثل في عدم التفهم الحقيقي لدور المؤسسات و يتطلب ذلك فتح قنوات اتصال للمشاركة و ان تكون هناك علاقة قوية بين الدولة و المؤسسات الاهلية و العمل سويا بأسلوب يتسم بالتنسيق لوصول الي هدف مشترك و من ثم بناء مجتمع مدني عالمي يقوم علي اساس شبكات من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

٦. النتائج المرتبطة بأهم المقترحات لتحقيق الشراكة بين المؤسسات الحكومية والاهلية للارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في اطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة.

جدول (٩) يوضح رأي العاملين واعضاء مجالس إدارات المؤسسات الحكومية والاهلية في أهم المقترحات الخاصة بتحقيق شراكة مجتمعية ن = ٢٨

م	أهم المقترحات	الاستجابة			مجموع الاوزان	الوزن المرجح	الترتيب
		أوافق	الى حد ما	لا أوافق			
أ	مقترحات خاصة بالعوامل الاقتصادية						
١	تمكين المنظمات بالمساعدات الفنية و المؤسسية	١١	١٠	٧	٦٠	٢,١٤	٣
٢	توفير التمويل اللازم لمساعدة المنظمات علي القيام بدورها بفاعلية .	١٣	٧	٨	٦١	٢,١٧	٢
٣	نشر ثقافة العمل التطوعي .	١٠	٨	١٠	٥٦	٢,٠٠	٤
٤	تحقيق الترابط و التفاعل اقتصاديا و ثقافيا بين تلك المنظمات	١٢	١١	٥	٦٣	٢,٢٥	١
٥	اشراك اصحاب المصلحة من المواطنين	٩	٩	١٠	٥٥	١,٩٦	٥
ب	مقترحات خاصة بالعوامل الاجتماعية						
١	دعم المشاركة و الابتعاد عن الصراع و العنف	١٣	٨	٧	٦٢	٢,٢١	٢
٢	البعد عن الصراع و العنف	٨	١٥	٥	٥١	١,٨٢	٤
٣	دعم المؤسسات بالقيادات الفاعلة و الناشطة	١٢	١١	٥	٦٣	٢,٢٥	١
٤	تشجيع العمل التطوعي	١٤	٨	٣	٦١	٢,١٧	٣
ج	مقترحات خاصة بالمؤسسة نفسها						
١	التدريب و المساعدة التكنولوجية و تطوير القيادة .	١٣	٨	٧	٦٢	٢,٢١	٥
٢	اهمية التخطيط القائم علي دراسات علمية .	١٥	٣	٥	٥٦	٢,٠٠	٩
٣	التسويق الاجتماعي لما تقدمه تلك المنظمات من خدمات اجتماعية .	١٤	١٠	٤	٦٦	٢,٣٥	١
٤	وجود سياسة موضوعية لترويج و تسويق الخدمات الاجتماعية لأفراد المجتمع .	١١	٦	١١	٥٦	٢,٠٠	٨
٥	عقد الدورات التدريبية التي تقوي الخبرات و المهارات لدي القائمين علي الجمعيات الاهلية .	١٥	٥	٨	٦٣	٢,٢٥	٤
٦	الاتصال بسكان المجتمع و تعريف الاهالي بالخدمات المقدمة بالجمعيات الاهلية و اهدافها .	١٣	٨	٧	٦٢	٢,٢١	٦
٧	البعد عن استخدام الاساليب البيروقراطية في الادارة	١١	٩	٨	٥٩	٢,١٠	٧
٨	الاعتماد علي الادارة الفعالة و المرنة .	١٢	٥	١١	٥٧	٢,٣	٣
٩	الارتقاء بالمهارات الادارية .	١٥	٨	٥	٦٦	٢,٣٥	٢

م	أهم المقترحات	الاستجابة			مجموع الاوزان	الوزن المرجح	الترتيب
		أوافق	إلى حد ما	لا أوافق			
د	مقترحات خاصة بالمجتمع						
١	توفير الموارد للوصول الي الاهداف المرجوة سواء كانت موارد بشرية او مادية او تكنولوجية.	١٠	١٢	٦	٦٠	٢,١٤	
٢	الاعتماد علي اتباع سياسة بينية و تشريعية و تمويلية مناسبة.	١٥	٦	٧	٦٤	٢,٢٨	
٣	ادراك الدولة لدور المؤسسات الاهلية .	١١	٨	٩	٥٨	٢,٧	
٤	اذكاء الثقة في المواطنين للمشاركة في عملية صنع القرار واتخاذها.	١٣	٨	٧	٥٤	١,٩٢	
٥	توفير التمويل اللازم للمساعدة في قيام تلك المؤسسات بدورها بفاعلية.	١٥	٥	٨	٦٣	٢,٢٥	

يتضح من بيانات الجدول السابق و الذي يوضح مقترحات لتحقيق الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية و الاهلية للارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطن الفئائي في اطار حياة كريمة جاءت كالتالي المقترحات الخاصة بالعوامل الاقتصادية و كانت مؤشراتنا كتحقيق الترابط و التفاعل اقتصاديا بين تلك المؤسسات و قد جاءت في الترتيب الاول بمتوسط وزن مرجح ٢,٢٥ يليها عبارة توفير التمويل اللازم لمساعدة المنظمة علي القيام بدورها بفاعلية ثم عبارة تمكين المنظمات بالمساعدات الفنية بينما جاءت في الترتيب الاخير عبارة مشاركة اصحاب المصلحة من المواطنين بينما المقترحات الخاصة بالعوامل الاجتماعية كانت مؤشراتنا كالتالي دعم المؤسسات بالقيادات الفاعلة و قد جاءت في الترتيب الاول يليها عبارة دعم المشاركة المجتمعية ثم عبارة تشجيع العمل التطوعي بينما جاءت في الترتيب الاخير عبارة البعد عن الصراعات داخل تلك المؤسسات ثم المقترحات الخاصة بالمؤسسة نفسها فقد جاءت مؤشراتنا كالتالي: التسويق الاجتماعي لما تقدمه تلك المؤسسات من خدمات اجتماعية و قد جاءت في الترتيب الاول يليها عبارة الارتقاء بالمهارات الادارية ثم عبارة الاعتماد علي الادارة الفعالة المرنة يليها عبارة ضرورة عقد الدورات التدريبية للعاملين بتلك المؤسسات يليها عبارة التدريب و المساعدات التكنولوجية و تطوير القيادة بينما جاءت في الترتيب الاخير عبارة وجود سياسة موضوعية لتسويق الخدمات الاجتماعية للمواطنين يليها عبارة التخطيط القائم علي دراسات علمية اما بالنسبة للعبارات الخاصة بالمجتمع فقد جاءت مؤشراتنا كالتالي : الاعتماد علي اتباع سياسة بيئية و تشريعية مناسبة فقد جاءت في الترتيب الاول يليها عبارة توفير التمويل اللازم لقيام تلك المؤسسات بدورها ثم عبارة توفير الموارد للوصول الي الاهداف المرجوة

سواء كانت موارد مادية او بشرية بينما جاءت في الترتيب الاخير عبارة اذكاء الثقة في المواطنين للمشاركة المجتمعية و بتحليل نتائج الجدول السابق الخاص بمقترحات تحقيق الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والاهلية للارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في اطار مبادرة حياة كريمة تبين ان المقترحات الخاصة بالعوامل الاقتصادية ومؤشراتها ضرورة تحقيق الترابط و التفاعل بين تلك المؤسسات اقتصاديا خاصة تلك المنظمات التي تعمل في نفس المجال حيث العمل الجماعي بين مجموعة من المنظمات تعمل سويا من خلال التنسيق فيما بينها لتحقيق اهداف مشتركة و تقديم خدمات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية للمواطنين و يساعد ذلك علي توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لمساعدة تلك المؤسسات علي القيام بدورها بفاعلية في تقديم تلك الخدمات و من ثم ضرورة دعمها من قبل الدولة حتي لا يكون هناك ندرة في الموارد و قد تصبح مشكلة امام تلك المؤسسات لأدائها بدورها و من ثم يؤثر سلبيا علي ادائها لدورها المنوطة به بينما المقترحات الخاصة بالعوامل الاجتماعية فكانت مؤشراتها دعم المؤسسات بالقيادات الفاعلة و النشطة و تنمية قدرات العاملين و تمكينهم لفهم المتغيرات المجتمعية اقتصاديا و اجتماعيا لتحقيق متطلبات التنمية الاجتماعية و ما تتطلبه تلك المتغيرات من اعادة تلك المؤسسات و شغلها بالقيادات الشابة ذات مفاهيم حديثة مغايرة للمفاهيم التقليدية و يتحقق ذلك من خلال التدريب المستمر لرفع كفاءة العاملين المهنية و كذلك ضرورة مشاركة المواطنين في صنع القرار و اتخاذه خاصة الفئات المهمشة فيما يتعلق بالخدمات المقدمه لهم و احتياجاتهم و مشكلاتهم اما فيما يتعلق بالمشكلات الخاصة بالمؤسسة نفسها فكانت مؤشراتها ما يلي : التسويق الاجتماعي لما تقدمه تلك المؤسسات من خدمات اجتماعية للمواطنين . تلك المؤسسات تعمل في اطار بيئة و ضرورة توفير عوامل نجاح . تلك المؤسسات وبقاؤها و استمرارها فيعتبر ذلك البداية لأي مؤسسة لمساعدة هذا المجتمع و من ثم ضرورة الارتقاء بالمهارات الادارية و بناء القدرات التنظيمية لتلك المؤسسات فكثيرا من العاملين تنقصهم الخبرة و بحاجة الي التدريب و التدعيم المستمر خاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات للمواطنين في اطار حياة كريمة و يتحقق ذلك من خلال ادارة فعالة و قيادة نشطة و مرنة تتوفر لديه المهارات مثل الاستماع و التحدث و التأثير من حيث تحديد اهم القضايا و كذلك التخطيط و توسيع قاعدة الدعم و كذلك القدرة علي تحقيق اشياء مميزة غير تقليدية و بالنسبة للمقترحات الخاصة بالمجتمع فكانت اهم مؤشراته الاعتماد علي اشباع سياسة بيئية و تشريعية و تمويلية مناسبة اي تمكين المؤسسات من خلال المساعدات الفنية

و المؤسسة و المالية و تكوين رأي عام نحو مختلف مشكلات المجتمع و ايجاد وعي لدي الافراد بما يؤدي الي مساندة الجهود لحل هذه المشكلات ومن ثم تحقيق الترابط و التفاعل بين مؤسسات المجتمع سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا.

النتائج العامة للدراسة: -

أولاً: النتائج المرتبطة بأراء العاملين و اعضاء مجالس ادارات المؤسسات الحكومية و الاهلية حول الشراكة المجتمعية للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في أطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة.

١. بالنسبة للخصائص الديموجرافية للمبحوثين في المؤسسات الحكومية و الاهلية : يشكل الذكور ٦٤,٢٨% و ان ٤٢% منهم اكبر من ٤٢ سنة و ان نسبة ٦٧,٨٥% منهم متزوجون و ٣٩,٢٨% حاصلين علي مؤهل جامعي بينما ٢٥% حاصلين علي مؤهل فوق المتوسط و ان ٦٤,٢٨% لديهم خبرة في العمل ١٠ سنوات فأكثر و ان ٣٩,٢٨% منهم اعضاء في لجان بتلك المؤسسات.

٢. أكدت نتائج الدراسة ان الشراكة المجتمعية تعني:-

- عملية يتم من خلالها تحمل المسؤولية الوطنية .
- تساعد علي تدعيم العلاقة الايجابية بين الدولة و المجتمع.
- تسهم في تحقيق رفع كفاءة العمل و زيادة فاعليته.
- تسهم في بناء قدرات المؤسسات الاهلية.

٣. اوضحت الدراسة ان مبادرة حياة كريمة تعني:-

- المساهمة في إشباع احتياجات المواطنين.
- تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين.
- تحسين مستوى معيشة المواطنين بالمجتمع.

٤. أما عن اهم الاليات لتحقيق شراكة مجتمعية بين المؤسسات الحكومية و الاهلية للارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطنين في اطار حياة كريمة تتمثل في :-

التشبيك كآلية وتعني:-

- تعبئة الطاقات و الامكانيات المادية و البشرية.
- التعاون بين المؤسسات الحكومية و الاهلية.
- الترابط و التفاعل بين تلك المؤسسات.
- المساهمة في التطوير التنظيمي.

أما بالنسبة للتمكين كآلية تتمثل في:

- تحديد المسؤولية للعاملين بتلك المؤسسات وتزويدهم بالمعلومات اللازمة.
- الدفاع عن الفئات المحرومة.
- الاسهام في التطوير التنظيمي.

أما بالنسبة للتدريب كآلية يتمثل في:

- تنمية الوعي بأهمية التجديد والابتكار للتعامل مع المتغيرات المجتمعية في جميع ميادين الحياة.
- يهدف التدريب الى مشاركة الافراد لبعضهم البعض في الخبرات المكتسبة.
- التدريب أحد الأدوات الرئيسية لتنمية الموارد البشرية وتطوير فاعلياتها.

أما بالنسبة للتنسيق والاتصال كآلية يتمثل في:

- إنجاز الاعمال في المنظمة وانسياب المعلومات من أعلى الى أسفل والعكس.
- المساهمة في وضع علاقة متوازنة بين الجهاز الاداري والجهاز المهني.
- انجاز الاعمال في المؤسسات والجمعيات الاهلية يعتمد على عملية التعاون المشترك بين كافة الاقسام.
- ٥. اكدت الدراسة بأن اهم الخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات للمواطنين في اطار حياة كريمة تتمثل في:-

• خدمات اجتماعية ومنها:

- تسهم الشراكة المجتمعية في مكافحة الفقر وتخفيف حدته.
- تقديم معونات للأسر الفقيرة.
- تحقيق استقرار للأسر وحمايتها من عوامل التفكك.
- توفير التعليم العام المجاني لفئات عريضة من الشعب.

• خدمات اقتصادية و تتمثل في :-

- الضمان الاجتماعي كأحد الاساليب لتقديم المساعدات
- دفع المستهلك الي شراء السلع والخدمات الجيدة
- وضع حد ادني للأجور.

• خدمات بيئية وتتمثل في :-

- دراسة وفهم البيئة الاجتماعية
- تخطيط للبرامج الاجتماعية

- صنع سياسات للرعاية الاجتماعية

٦. اوضحت نتائج الدراسة بأن أهم العوامل الميسرة والداعمة لتحقيق شراكة مجتمعية كانت كالتالي:

- وجود قاعدة بيانات موثوق بها عن المواطنين المستفيدين من برنامج حياة كريمة.
- التركيز على تعزيز قدرات الكوادر البشرية من خلال التدريب.
- البحث عن مصادر تمويل جديدة.

٧. وبالنسبة للعوامل المعوقة التي تحد من تحقيق شراكة مجتمعية بين المؤسسات الحكومية والاهلية فتتمثل في: -

معوقات اقتصادية متمثلة في:

- مشكلات التمويل.
- انخفاض معدلات الانفاق الحكومي علي برامج الرعاية الاجتماعية.
- نقص الموارد والامكانيات المادية.

معوقات اجتماعية متمثلة في:

- ضعف مساندة القيادات الشعبية والتنفيذية.
- سيطرة اللامبالاة والاحجام عن المشاركة المجتمعية.
- الاسراف في الاجراءات التي تؤدي الي اهدار قيمة العمل.

معوقات خاصة بالمؤسسة نفسها تتمثل في:

- ضعف التخطيط و عدم القدرة علي الاستمرارية في تقديم الدعم.
- افتقار المؤسسات الاهلية للخبرة في مجال الشراكة المجتمعية.
- تغليب المصالح الشخصية عن المصلحة العامة.

معوقات خاصة بالمجتمع تتمثل في:

- تعقد الاجراءات الادارية - اصطدام جهود الشراكة المجتمعية بالبيروقراطية.
- عدم قيام الجهات المختصة بتقديم يد العون.

٨. جاءت اهم مقترحات المبحوثين من العاملين واعضاء مجالس ادارات المؤسسات الحكومية والاهلية في تحقيق واقع الشراكة المجتمعية للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن القنائي في إطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة :-

مقترحات خاصة بالعوامل الاقتصادية تتمثل في :-

- نشر ثقافة العمل التطوعي

- اشراك اصحاب المصلحة من المواطنين في صنع القرار واتخاذ
- تمكين المؤسسات بالمساعدات الفنية والمؤسسية
- توفير التمويل اللازم لتلك المؤسسات
- **مقترحات خاصة بالعوامل الاجتماعية تتمثل في :-**
- دعم المؤسسات بالقيادات الفاعلة والنشطة - تشجيع العمل التطوعي.
- البعد عن الصراعات على المناصب الادارية
- **مقترحات خاصة بالمؤسسة نفسها تتمثل في :-**
- التدريب المستمر للعاملين
- التخطيط القائم على دراسة علمية
- الاتصال بسكان المجتمع وتعريفهم بالخدمات التي تقدمها مؤسسات المجتمع
- وجود سياسة لتسويق الخدمات الاجتماعية
- **مقترحات خاصة بالمجتمع تتمثل في :**
- توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة
- إدراك الدولة بأهمية المؤسسات الاهلية بالمجتمع
- اذكاء الثقة لدي المواطنين بأهمية الشراكة.

مراجع البحث:

- ابن منظور(١٩٨٨). لسان العرب، دار المعارف، القاهرة.
- احمد، إيمان عبد العال (٢٠١٥). التدخل المهني بطريقة تنظيم المجتمع لتمكين الأسر الفقيرة اجتماعيا، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، كلية الخدمة لاجتماعية، العدد (٣٩)، أكتوبر.
- الأحمدي، هند محمد عبد الله (٢٠١٥). تفعيل الشراكة بين بين الجامعة والمؤسسات الانتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء، بحث منشور في مجلة العلوم التربوية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، السعودية، العدد الرابع، بالي، محمود علي عطية متولي (٢٠١١). التدخل المهني بطريقة تنظيم مجتمع لتنمية المسؤولية الاجتماعية لأرباب الأسر الممتدة للنفقة على أقاربهم من الفقراء، القاهرة، جامعة حلوان ٩-١٠ مارس، الجزء الرابع والعشرون، المجلد الرابع.

بن سعود، عبد الله (٢٠٠٦). اتجاهات الشباب السعودي نحو العمل بالقطاع الخاص، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد الحادي والعشرون، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

بن طلال، عبد العزيز (٢٠٠٣). الشبكة العربية للمنظمات الاهلية، القاهرة.

بن فويران، مرضي بن سعد (٢٠١٩). دور قادة المدارس الثانوية بمنطقة القصيم في تفعيل الشراكة المجتمعية، بحث منشور في مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، العدد السابع عشر، أكتوبر.

حسن، مصطفى حسن (٢٠٠٥). منظمات المجتمع المدني كشرية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

حماد، جمال محمد محمد (٢٠٠٥). آليات مواجهة الفقر في المجتمع المصري، دراسة تقييمية لدور بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في محافظة المنوفية، كلية الآداب، جامعة المنوفية.

رسمي، عبدالمك، صادق، منى (٢٠٠٣). تفعيل دور الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية وسلطات المحافظات في إدارة التعليم، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

رفاعي، عادل محمود، حمدان، ضاحي (٢٠١٥). الفقر والعشوائيات والمشاركة السياسية، دار المنار للنشر والتوزيع.

زايد، سمر سامي محمود (٢٠١٧). تفعيل الشراكة بين الهيئة العامة لتعليم الكبار ومؤسسات المجتمع المدني في ضوء خبرات بعض الدول، بحث منشور في مجلة البحث العلمي في التربية، كلية البنات للآداب للعلوم والتربية، جامعة عين شمس، العدد الثامن عشر، الجزء الحادي عشر.

سالم، عماد نبيل (٢٠١٠). الرعاية الإنسانية كمدخل لتحسين نوعية حياة فقراء الريف (رسالة دكتوراه غير منشورة- كلية الخدمة الاجتماعية -جامعة حلوان).

السروجي، طلعت مصطفى (٢٠٠٤). السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، دار الفكر العربي، القاهرة.

السروجي، طلعت مصطفى (٢٠١١). تمكين الفقراء " استراتيجية بديله " مكتبه الانجلو المصرية، القاهرة.

- السكري، أحمد شفيق (٢٠٠٠). قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- سليمان، منال كمال كامل (٢٠١٩). آليات الشراكة المجتمعية بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس التعليم المجتمعي، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة، العدد الحادي والستون، الجزء الرابع، يناير.
- السماط، إقبال الأمير وآخرون (٢٠٠٧). الخدمة الاجتماعية وتمكين الأسر الأولى بالرعاية، بحث منشور في المؤتمر العلمي السادس للفقير وحقوق الإنسان، آفاق جديدة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، مجلد (١).
- شاكر، مصطفى جابر (٢٠٠٦). إسهامات مشروع مبارك القومي لشباب الخريجين في مواجهه مشكله الفقر بمحافظه أسيوط(رسالة ماجستير غير منشورة- كلية الخدمة الاجتماعية- جامعه حلوان).
- شكر، عبدالغفار (٢٠٠٥). الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- عبد الباسط، وائل فوزي (٢٠٠٨). دراسة تحليلية لمشكله الفقر في مصر(رسالة ماجستير غير منشورة - كلية التجارة - جامعة عين شمس).
- عبد الرحيم، محمد أحمد (٢٠٠٧). تقدير حاجات الفقراء من الخدمات المجتمعية للجمعيات الأهلية، بحث منشور في مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (٢٣) الجزء الأول، القاهرة كلية خدمة اجتماعية حلوان.
- عبد المقصود، نجاه محمود (٢٠٠٩). دراسة مقارنة لإسهامات منظمات المجتمع المدني في مواجهه مشكله الفقر، بحث علمي منشور في (مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية- كلية الخدمة الاجتماعية - جامعه حلوان - العدد السادس والعشرون- الجزء الثاني- أبريل).
- عبدالرازق، بن حبيب، رحيمه، بومدين خوالف (٢٠٠٢). الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، ٢١، ٢٢ مايو، الجزائر، بلدية.
- عبداللطيف، رشاد احمد (٢٠٠٧). تنمية المجتمع المحلي، الاسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر.

عبدالمحسن، ندا حسين السيد (٢٠١٩). التخطيط لتفعيل الشراكة المجتمعية للحد من مشكلة الأمية بالمجتمع المصري، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة، العدد الحادي والستون، الجزء الثالث، يناير.

عبداروس، أحمد نجم الدين (٢٠٠٦). تفعيل آليات الشراكة المجتمعية في إدارة وتمويل مؤسسات رياض الأطفال الحكومية بمصر، بحث منشور (في) مجلة التربية، ع (١٣)، القاهرة، تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، نوفمبر. غيث، محمد عاطف (١٩٩٨). فقر البيئة وبيئة الفقر، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى.

الفارس، عبد الرازق (٢٠٠١). الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.

فهمي، محمد سيد (٢٠١٤). العدالة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية. قنديل، أماني (١٩٩٧). تنمية الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للجمعيات الأهلية العربية - دراسة لواقع ومستقبل تدريب الجمعيات في العالم العربي، دار المستقبل العربي، القاهرة.

قنديل، أماني (٢٠٠٥). دور المجتمعات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية، المجلس القومي للمرأة.

قورة، إسماعيل وآخرون (٢٠٠٣). عولمة الفقر (المجتمع الآخر مجتمع الفقر والمحرومين)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

الكايد، زهير (٢٠٠١). الحكمانية والتنمية، المنظمة العربية للتنمية. الليثي، هبة، أرمانبوس، دينا مجدي (٢٠١١). استهداف الفقراء في مصر، مركز العقد الاجتماعي بمجلس الوزراء، القاهرة.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (٢٠٠٧). نحو تصميم برامج تنفيذية لاستهداف الفقراء في مصر، بحث علمي منشور بالمؤتمر السنوي الثامن للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة.

النجار، قوت القلوب (٢٠٠٤). تفعيل دور الشراكة المجتمعية والطلابية تنمية موارد المدرسة لجعلها مدرسة منطوية، المؤتمر العلمي السابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

الهرميل، نها ممدوح (٢٠٠٤). آليات لمواجهة مشكلة الفقر من منظور طريقة تنظيم المجتمع، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
هيئة كير الدولية - مصر (١٩٩٥). برنامج تنمية المشروعات الصغيرة، القاهرة، برنامج دعم القدرات المؤسسية.

الوجيز، المعجم (٢٠٠١). مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة.
الوجيز، المعجم (٢٠١٢). مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة.
وحدة البحوث والمتابعة والحوكمة (٢٠١٠). مبادرة الحكومة المصرية لتنمية الألف قرية الأكثر فقراً المرحلة الأولى ١٥١ قرية، مركز العقد الاجتماعي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة، مايو.

Turner, Mignon(2006). Answering the Call for Civic Engagement: How low-income Countries Plan to Involve Citizens in Poverty Reduction (M.A., University of Delaware).

Durr Barbara , Thomas , Gwen (2001). Partnership principles: what we have learned about partnering and institutAprilu , vv6fe Pnocrij . U .S .A.

Frank , F , & smith ,A.(2002). The partnership handbook Ottawa: Minister of public works and government services Canada .No. MP43-373/12000E . available at : www.hrdcdrhc.ge.ca / common / partner . shtml.

Lindblad Sverker and others(2002). Historic Schools, road Map for saving Your Schools (U.S.A District of Columbia).

Miwa & Keiko(2000): Government – NGO Partnership Building in Bangladesh Education, Potential and Pitfalls, State University of New york at Albany.

Noha Nabil(2001). Changing Culture Management IN Locality Government For Activity The Partnership Concept .

Dotterweich, Jutto.(2006) Building Effect ive community partnerships , for youth development : lessons learned from Act foe youth , journal of public health management and practice November – volume,12 Issue .

